النموذج الكويتي للاضمحلال السياسي

الكاتب/ ناصر محمد سند الفضالة

بلا حاجة لمقدمات تطويلية طموح هذا البحث هو تشخيص الحالة الكويتية، سأفسر فوضى المشهد السياسي المحلي على أنها إشارات «اضمحلال سياسي» (Political Decay) اضمحلال سياسي آخذ في التصاعد أستطيع الإضافة، اضمحلال النظام الكويتي لا يبدو بعيداً نحن في الطريق إليه، نشهد معالم بدايته يومياً، في منهج تصاعدي نرى عملية مستمرة لإسقاط هيبة النظام ثم شرعيته، نرى مجتمعا سياسيا منقسما على نفسه، نرى مؤسسات وتركيبات الدولة لهما القليل من القوة والأقل من الاحترام، نرى توقف الحكومات المتعاقبة عن الحكم. هذه هي الكويت الآن! لا استفيض في توصيف معالم الاضمحلال السياسي للنظام الكويتي القائم لكن هل أكتفي بذكر الأزمة السياسية المستمرة منذ ٢٠٠٥؟ أم أُعدد حالات الاستخدام السياسي للشارع غير المسبوق كويتياً؟ أو تكفيني التصاعدية في حالات التعدي على

مسند الإمارة وقضايا أمن الدولة؟ أم أن شكل الاضمحلال الكويتي برز في ظهور معالم الصراع الاجتماعي إلى السطح؟.

علمياً آليتان اثنتان تفسران الفوضى السياسية الحالية، يشدد العلماء على تلازمهما لإحداث الفوضى والاضمحلال، سأفصل في هاتين الآليتين وكيف ستنقلان الفوضى إلى اضمحلال سياسي، في المحور الأول من هذا المبحث أفسر الفوضى السياسية الحالية على أنها نتاج عملية العصرنة والتحديث السريعة التي شهدتها الكويت، هذه العصرنة التسارعية تنتج تغيرا اجتماعيا/ اقتصاديا تعجز التركيبات السياسية القائمة عن مواكبته فيبدأ الاضمحلال السياسي، الآلية الثانية لهذه الفوضى السياسية أتناولها في المحور الثاني، هي تفسر الفوضى السياسية وتصاعدها إلى اضمحلال للنظام السياسي بعجز النظام السياسي القائم عن إصلاح نفسه في وجه احتجاجات متصاعدة تطالبه بالتغيير، سأفصل في أسباب فشل المحاولات الإصلاحية السابقة والاهم في لماذا يحكم على أي محاولة مستقبلية بفشل مماثل.

عندما أنتهي من الخوض في هاتين الآليتين سأكون وفقت ليس فقط في تفسير أسباب الفوضى السياسية الحالية فحسب لكن في تسليط الضوء على القادم من الاضمحلال

السياسي، هدف هذا المبحث الوحيد هو رفع الراية عالياً تحذيراً من القادم، إذا تركت الفوضى السياسية الحالية بلا حل فلن تنتهي إلا باضمحلال كامل للنظام السياسي القائم.

القسم الأول: العصرنة كمسبب للاضمحلال السياسي

«إخضاع المجتمعات التقليدية لمعدل عال من العصرنة (Modernization) في فترة زمنية قصيرة هو مسبب لعملية تغير اجتماعي/ اقتصادي، تزامن هذا التغير مع ١- دخول قوى اجتماعية جديدة للعملية السياسية و٢- مع عجز التركيبات والترتيبات السياسية القائمة عن استيعاب كل هذه التغيرات سيعمل على زيادة الفوضى السياسية، ترك هذه الفوضى بلا حل سيعمل على اضمحلال النظام السياسي القائم (Political Decay) وانهياره الحتمي» (١).

بالعصرنة (Modernization) أشير للمرحلة التطورية التي تمر بها المجتمعات من التقليدية إلى الحداثة، هي عملية التغير الاجتماعي التي تحصل بها المجتمعات الأقل نمواً على الخصائص المشتركة للمجتمعات الأكثر تطوراً.مؤشرات قياس هذه العملية تعتمد

على معايير ثمانية، المفاضلة في معدلات التحضر وسكنى المدن، ارتفاع معدل دخل الفرد، ارتفاع مستوى المعيشة، ارتفاع معدلات القراءة ومحو الأمية، ارتفاع معدل التسجيل في التعليم الأولي والثانوي، التنوع في التعرض لوسائل الإعلام والاتصال، انخفاض معدلات وفيات الرضع، ارتفاع معدل استهلاك السعرات الحرارية.

التقدم الاقتصادي/ الاجتماعي السريع في فترة زمنية قصيرة سيكون عامل هدم لا بناء، هو عامل محفز على تسريع الصراع الاجتماعي وخلق فوضى سياسية لن تنتهي إلا بسقوط النظام السياسي.أدلة غامرة تدعم هذه الفرضية «فعامل الارتباط بين معدل التغير التراكمي لستة مؤشرات عصرنة في ٦٧ دولة في فترة ١٩٦٢-١٩٣٥ وبين الفوضى السياسية في هذه المجتمعات يقف عند معدل عالٍ» (٢) ثم «كلما ارتفع معدل التغير نحو الحداثة كلما ارتفع معدل الفوضى السياسية سواء قيست ديناميكياً أو ثبوتياً»(٣) كما أن «الاضمحلال في النظام السياسي والتقويض في فعالية السلطة وشرعية الحكم كنتيجة للعملية التحديثية أمر تثبته الدراسات التحليلية العابرة للدول»(٤).

ميكانيكية قراءة هذه العملية تمر كالآتي: أولاً نتاجاً لهذه العصرنة يحصل تغير في مواقف وقيم وتوقعات أفراد الجماعات المختلفة، فبفعل العملية التحديثية المفاجئة والسريعة تظهر ثقافة استحقاق جديدة (Culture Of Entitlement)، تزداد استثارتها عندما تشهد حرمانها من الثروة الجديدة نتاج الفعل التحديثي.ثم الفردانية الجديدة توازيها نشوء سيكولوجيات الطموح الشخصي (Status Seeking).

هذه التغيرات القيمية دافع للمشاركة السياسية «فغياب الفرص في مجتمع مغلق يجعل المشاركة السياسية طريق الحركية والتسلق الاجتماعي»(٥)، وزيادة المشاركة السياسية هي إحدى علامات الفوضى السياسية الرئيسة، ثانياً التغير الاجتماعي والاقتصادي الحاصل سيضعف علاقات الإنتاج التقليدية وبالتالي يضعف الولاء التقليدي للنظام من قبل الجماعات الاجتماعية القديمة من جهة، من جهة أخرى ينتج صعود لقوى اجتماعية جديدة قد لا تدين بالولاء الكافي للنظام السياسي القائم.

هنا تنشأ الأزمة المتكررة وسط «العملية التحديثية «: القوى الاجتماعية الصاعدة تبحث عن دور لكن الترتيبات والتركيبات السياسية القائمة تمنعها من سهولة دخول المنظومة السياسية، محاولة هذه القوى الجديدة الحصول على المكانة ومحاولة قوى المجتمع

القديم صدها والحفاظ على مراكز نفوذها في هيكلية الدولة والمجتمع ينتج الفوضى السياسية، اضمحلال النظام السياسي القائم سيأتي بفعل هذا الصراع الاجتماعي، القوى الجديدة تهدم هذا النظام الذي يمنعها من بسط قوتها الفعلية، هذا النظام الذي يرفض الاعتراف بتغيرات موازين القوى الجديدة.الشكل الهيكلي رقم (١) محاولة تبسيطية لميكانيكية الاضمحلال السياسي. (٦)، (٧).

هل في الحالة الكويتية اضمحلال سياسي؟

أبسط تعريف لحالة الاضمحلال السياسي هو وصف نظام «حيث المجتمع السياسي منقسم على نفسه، حيث مؤسسات وتركيبات الدولة السياسية لها القليل من القوة والأقل من الاحترام، حيث في حالات كثيرة تتوقف الحكومات عن الحكم» (٨) إسقاط هذا التعريف على الحالة الكويتية ملائم جداً.هذا توصيف مناسب لفوضى المشهد السياسي الكويتي في فترة ٢٠١١-٢٠٠٥. بالفعل حالة اللا- استقرار السياسي التي تشهدها الكويت هي نتيجة المعدل العالي للعصرنة في فترة قصيرة،

افرازات هذه العصرنة من تغير اجتماعي واقتصادي وإنتاجه لقوى اجتماعية جديدة هي عوامل زعزعة للاستقرار السياسي.

أولاً خاضت الكويت فترة (١٩٨١-١٩٦١) غمار عملية تحديثية هائلة (٩)، مؤشرات التحديث كلها تدلل عليها، مئات الألوف انتقلوا من حياة البادية إلى التحضر وسكنوا المدن بالتوزيع الإسكاني الحكومي، وحصل ما يفوق ٢٢٠ ألف نسمة على الجنسية في هذه الفترة (١٠)، أصبح التسجيل في التعليم الأولى إلزاميا (قانون ١١ لسنة ١٩٦٥)، مستويات المعيشة والدخل القومي تضاعفت إلى مستويات قياسية، الخدمات الصحية من لا شيء أصبحت في مستوى الدول الغربية، هذا المعدل العالي للفعل التحديثي في فترة قصيرة ستكون له آثاره السيئة على الاستقرار السياسي لاحقاً(١١).

ثانياً بفعل العملية التحديثية نشأ تغير اجتماعي/ اقتصادي ملحوظ، ساعة قيام الدولة هدمت علاقات الإنتاج القديمة وُخلقت علاقات جديدة، غربلة كاملة لتركيبة المجتمع الطبقية تمت في سنوات قليلة.توزيع مؤشر مصادر القوة (Index Of Power Resources) تغيرت كلياً (١٢)، الارتفاع في معدلات التعليم زاد الطموح

الشخصي (Aspiration) لدى قطاعات واسعة من المجتمع والنمو الاقتصادي السريع استثار شهية هذه القطاعات للحصول على قطعة من الثروة الجديدة لكن هذا كله جوبه بانغلاقية في مجتمع لا يتيح فرصاً سهلة، الانغلاقية ينتج عنها إحباط مجتمعي «فأثناء العملية التحديثية غياب فرص الحركية الاقتصادية والاجتماعية وعدم قدرة التركيبات السياسية في الدولة والمجتمع على التكييف واستيعاب القوى الجديدة يؤدي إلى إحباط اجتماعي« (١٣).

ثالثاً بفعل العملية التحديثية دخل لاعبون اجتماعيون جدد إلى الساحة السياسية (القوى البدوية)، تأخرية هذا الدخول حرمها من احتلال مراكز في هيكلية الدولة – المجتمع، هذا الحرمان سيفسر عدوانيتها تجاه توازنات القوى القائمة التي تمنعها من بسط نفوذها، وكما في النقطة السابقة النمو الاقتصادي السريع يثير شهيتها للحصول على قطعة من الثروة والمناصب البيروقراطية.لكنها تجابه بانغلاقية فرص الحركية الاجتماعية إلى الأعلى. في ٢٠١١ لن تجد ولا مدير عام هيئة عامة بدوي وفقط وكيل وزارة بدوي واحد.هذا يترجم إلى إحباط اجتماعي آخر سأفسر تالياً آلية تحوله إلى مشاركة سياسية(١٤) ترفع حالة الفوضى السياسية.

إثبات رابطية العلاقة بين هذا الصعود البدوي وحالة اللا- استقرار السياسي من السهولة بمكان، ففحص استجوابات مرحلة ٢٠١١-٢٠٠٥ يكشف اللون البدوي الطاغي عليها (١٥)، نشاطات سياسية اعتراضية كالخروج إلى الشارع والتظاهر يغلب عليها ذات اللون البدوي من نواب أو ناشطين.تفسير العودة إلى حضن العشيرة وظهور القبلية السياسية أمر بسيط، فيثبتها هنتنجتون كحالة مكررة من نتائج العصرنة، تظهرها مشاهداته لسلوك قبائل افريقية خاضت دويلاتها غمار العملية التحديثية «فالتأثير الغربي على المجتمع التقليدي ينتج زيادة في وعي وتماسك وقدرات العمل الجمعي للقوى الاجتماعية المختلفة، ثم مع هذه الهوية الجماعية للقبيلة يتطور تحيز جماعي (Group Prejudice)، حال الاحتكاك مع الجماعات الأخرى خصوصاُ عند توافر غنائم ثمينة تنمو إلى جانب هذا التحيز العنصرية، هنا تزداد الفوضى السياسية وحالة اللا-استقرار» (١٦).

نظرة مقربة على الإحباط المجتمعي في الحالة الكويتية:

«توقعات عظيمة» في الحالة الكويتية هي عامل الإحباط الرئيسي، مع حليب والدته يتعرف الكويتي على ثقافة استحقاق (Sense Of Entitlement) تؤكد له انه ملح الأرض، إن حقه طبيعي في سكن منطقة راقية، في الحصول على سيارة آخر موديل، في حساب في البنك، في القدرة على السياحة والسفر ثلاث مرات سنوياً، وأخيرا في وظيفة مرموقة تثير غيرة الآخرين، يراها حقوقاً طبيعية تأتي مع المواطنة، لا تفهم الذهنية الكويتية الرابط ما بين الإنتاجية والمكافأة، تفشل هذه العقلية في فهم إن التركيبة الطبيعية لكل مجتمع هي في الطبقية بل يظل الكويتي يرضع هذه الثقافة لعشرين عاماً إلى ساعة الصدمة، أي ساعة خروجه إلى الحياة العملية حين يجد خلاف ما علم، هذا أول الغيث فحسب فالاحباطات التي تنتظره لن تتوقف هنا، يدخل إلى سوق عمل محدود، نفترض أولا اختياره العمل في القطاع الخاص، ساعات عمل طويلة، انضباطية والتزام لم يتعود عليهما لا في مجتمعه ولا في جامعته، الحوافز المادية لا تفوق مثيلاتها في القطاع الحكومي لكنه موعود بزيادات جيدة، فإذا استطاع فعل المستحيل ونافس كل هؤلاء الذين معه فسيكون من القلة التي ستحصل على منصب ثانوي في الإدارة السفلى لكن ليس الآن، بعد ٢٠-١٥ سنة من الخدمة.فالقطاع الخاص عند

مجابهته بقانون العمالة الوطنية كوت الوظائف الدنيا في قطاعات الخدمة الهاتفية وخدمة العملاء لكنه احتفظ بالمواقع الحساسة للأجانب ذوي الخبرة المطلوبة. تجاهل هذا السيناريو السوداوي وافترض دخوله للقطاع الحكومي لكن الإحباط لا يتوقف، الخيار أمامه مفتوح للتسيب والغياب أو العمل والاجتهاد لكن المضمون هو ضياع حقوقه في الترقي والصعود الوظيفي في كل الأحوال، حتى فرص الصعود المتصارع عليها هذه تعوزها الجاذبية فهي لا تؤدي إلا إلى مزيد من البيروقراطية الحكومية الجامدة.ثم الإحباط الكويتي لا يرتبط بالفشل في الحصول على وظيفة لكنه يأتي بفعل متلازمة المدير(Mudier Syndrome)، حيث يلاحظ باحث دارس للمجتمعات الخليجية «إن الجميع في هذه المجتمعات يرى في نفسه الكفاءة ليصبح مديراً مسئولا ولا يرضى بأقل من ذلك»(١٧)، حيث الكل يرغب في الحصول على المكانة (Status Seeking) لكن الفرص القليلة لا تلبي طلبات الكل، هذا إحباط آخر، هذا الشاب الذي لاحقه الإحباط حيثما حل فرصه في الحصول على سكن توازيها فترة انتظار لا تقل عن ١٨ عاماً، عليه هو وعائلته تحمل الخدمات الصحية والتعليمية السيئة، لكن إحباطه الأساسي أنه لم يتوقع كل هذا! ثقافة الاستحقاق التي رضعها أكدت له

مستقبلا سعيدا مشرقا حيث كل شيء بانتظاره، إحباطه انه لم يجده! هذه النظرة على الإحباط المجتمعي كدافع للفوضى السياسية تدعمها الأوراق العلمية فيرى باحث متخصص إن «التوقعات العالية للسكان والزيادة الديمغرافية السريعة مع انخفاض دخل النفط هو مزيج متفجر على الاستقرار السياسي في ملكيات الخليج العربي»(١٨).

رابعاً: بفعل ثانياً وثالثاً يسود الإحباط المجتمعي هذه القطاعات الشعبية من البدو والشباب، آلية تحوله إلى فوضى سياسية تفسرها نظرية «الحرمان النسبي» (Relative Deprivation) يعرف الحرمان النسبي على أنه «تجربة الحرمان من شيء يفترض المرء أحقيته في حوزته، هو السخط الذي يشعر به الأشخاص عند مقارنة مواقعهم الطبقية في المجتمع بغيرهم وشعورهم بأسفليتهم». فيكتشف الباحث إن «الطبيعة البشرية مجبولة على التطلع الاجتماعي إلى أعلى، لكن حال فشل صعودها الاجتماعي ستلجأ إلى الغضب، سترفض الاعتراف بحدود قدراتها وإمكانياتها الفعلية، غضبها هذا ستترجمه إلى مشاركة سياسية متمردة»(١٩)، ثم ربط الإحباط المجتمعي بالفوضى السياسية مثبت امبريقياً(٢٠) و«الإحباط الاجتماعي يؤدي إلى زيادة في المطالب والضغوطات على الحكومة ومن ثم إلى زيادة المشاركة السياسية لتحقيق هذه

المطالب»(٢١) تفسير الإقبال على المشاركة السياسية في الكويت هو أنه في مجتمع الكويت المغلق يصبح «طريق الحركية والتسلق الاجتماعي»(٢٢) الأسهل.

بالمختصر وقع التحديث على العملية السياسية يشمل الروابط الآتية (٢٣):

(١) التعبئة الاجتماعية / التطور الاقتصادي = إحباطا مجتمعيا

(٢) إحباط مجتمعي / فرص الصعود الاجتماعي = مشاركة سياسية

(٣) مشاركة سياسية / المؤسساتية السياسية = فوضى ولا استقرار سياسي

ثم معضلة الفوضى السياسية في الحالة الكويتية تكمن في هيكل الدولة ذاتها «فالنظام الريعي مرهون لعدم الاستقرار السياسي، بما إن الدولة – السلطة هي الموزع الرئيسي للمنافع الاقتصادية فان هؤلاء غير السعيدين بحصتهم لديهم دافع واضح لتوجيه سخطهم وإحباطهم للنظام والحكم، هذا يحدث فقط في النظام الريعي ففي دولة اقتصاد السوق فان آليات السوق الحر هي من تقدم المكافآت المادية وبالتالي من الصعب تحميل السخط إلى النظام أو السلطة»(٢٤) لذلك يصل باحث كويتي إلى «إسقاط الزعم القائل بأن دولة الرفاه الاجتماعية قادرة على شراء الولاء السياسي،

فعلى المدى البعيد هذه الثروة تستثير شهية الجماعات الاجتماعية للحصول على حصة أكبر من الثروة»(٢٥).

هذا كله تفسير حيادي لفوضى المشهد السياسي الكويتي. في النماذج التاريخية الحالة مكررة: الصعود السياسي لقوى اجتماعية جديدة يخل بتوازنات النظام القائم وُينتج فوضى سياسية، الطبقة الثالثة في «فرنسا النظام القديم» عشية الثورة مثال جيد، مثال أخر هو صعود البرجوازية الألمانية على حساب جماعات الجنكر (Junkers) باحث ثان يلحظ غياب فرص الصعود الوظيفي لأفراد جماعات اجتماعية صاعدة في بيروقراطية دستة بلدان أوروبية قبيل ثورات ١٨٤٨ ويعتبرها من عواملها (٢٦) باحث ثالث يضع نماذج بوليفيا والإكوادور في فترة ٢٠١٠-١٩٩٠ كأماثيل حديثة لأثر ظهور قوى اجتماعية جديدة على زعزعة العملية السياسية (٢٧).

حالة بوليفيا خصوصاً مثيرة لاهتمامي، شبهها محير مع الشأن الكويتي، أقلية حضرية (Urban) غنية متعلمة أصولها اسبانية بيضاء في مواجهة أغلبية صاعدة لقوى اجتماعية جديدة يغلب عليها الطابع الريفي (تحالف السكان الأصليين «Indigenous» مع الجماعات الخلاسية الهجينة) صعود هذه القوى الجديد تمثل

في انتخابات ٢٠٠٦ حين وصل ايفامورواليس كأول رئيس ينتمي لهذه القوى الاجتماعية الصاعدة، في السياسة حارب الأقلية الحضرية فقدم دستور ٢٠٠٩ الجديد الذي أعطى صلاحيات أكبر للقوى الجديدة، في الاقتصاد اكتفى بتأميم الصناعة النفطية الواقعة تحت الهيمنة الحضرية (٢٨). حتى نموذج الإكوادور في خطوطه العريضة يتبع ذات النمط.

في الكويت تضامن الصراع الاجتماعي مع عجز النظام القائم عن استيعاب القوى الجديدة المحبطة هو تفسير دقيق لأسباب فوضى الساحة السياسية الحالية، السلوك الجديد في هذه العملية هو إن القوى البدوية الصاعدة بدلاً من تصويب سهامها إلى مراكز قوى الجماعات الاجتماعية الأخرى أخذت بتوجيه سهامها مباشرة إلى مؤسسة الحكم هادفة إلى هدم هذا النظام الذي لا يتيح لها فرص المشاركة السياسية والصعود الاجتماعي/ الاقتصادي، منطقها بسيط فإلغاء حكم المشيخة والوصول إلى ديمقراطية كاملة هو طريقها الوحيد لتحطيم السيطرة المفصلية للحضر على الدولة – المجتمع.الديمقراطية الكاملة التي تنشدها هذه القوى هي سبيلها لاستغلال تفوقها العددي في تحقيق سطوتها السياسية لكنها ستأتي على حساب صلاحيات مؤسسة

الحكم التقليدي (الأسرة الحاكمة). كثافة الاستجوابات التي توجه مباشرة لرئاسة الحكومة ولشيوخ الأسرة الحاكمة دليل على هذا السلوك، من بد الساسة جميعاً أصبح الشيوخ دون غطاء فئوي أو طائفي يقيهم سهام هذا الصراع الاجتماعي (في مجلس ٢٠٠٩ ٨٨% من الاستجوابات استهدفت وزراء شيوخاً)(٢٩) هذه الفوضى السياسية مرشحة للارتفاع لا الانخفاض، هي في طريقها للتحول إلى اضمحلال سياسي كامل سنشهده في الأعوام القادمة.تحليل السفارة الأمريكية يتفق مع هذا، يرى إن «الديمغرافية الكويتية فاقت آليات ومؤسسات الحكم. دستور ١٩٦١ عمل بشكل أفضل من جيد حين كانت المشاركة السياسية محصورة بالطبقة الحضرية من تجار ومثقفين وأفراد الأسرة، لكن الآن بعد ٤٧ عاماً فان هذه المشاركة السياسية اتسعت لتشمل أغلبية بدوية يغلب عليها الجموح والامتعاض، هذه المجموعة تبدو عازمة على استخدام قوتها التخريبية العظيمة في تحطيم النظام القديم من دعاوى فساد أو واسطة»(٣٠) لكن لماذا هي عازمة على هذا التحطيم؟ هل هي قوى إصلاحية؟ أم هو صراع اجتماعي؟ مباشرة ينفي التقرير اصطلاحيتها فأهدافها مصلحية ذاتية فهي «تريد ضمان حصة من هذه الغنائم لنفسها»(٣١).

هذه «معضلة الملك» (King dilemma)، الملك مضطر لتقديم إصلاحات لترضية شعبه، يقدم لهم شيئاً من التحديث والعصرنة ليتقي شرهم، لكن ساعة تقديمه لهذه الإصلاحات هو يدق أول مسامير نعشه السياسي، فالإصلاحات المحدودة التي تقدم من أعلى غالبا سترفع لا تنقص طلبات الإصلاحات الأكثر راديكالية من قبل القاعدة الشعبية، حتى أكثر الإصلاحات حذراً نتيجتها قد تكون تغييرا خارجا عن السيطرة يقضي على النخبة الحاكمة التي قدمت الإصلاح في المقام الأول، مصير شاه إيران وإصلاحاته أتبعت هذا النمط، حتى بيروسترويكا جوربوتشوف تتبعه.الشكل التوضيحي رقم (٢) محاولة تبسيطية للمفهوم (٣٢).

هذه الحالة، فما الحل؟

لا توجد حلول سهلة، على المدى القصير اقتراحات هنتنجتون في تقريره «مقاربات لتخفيف الضغط السياسي» غير صالحة للتطبيق كويتياً، كان يقترح البطء في إجراءات تحرير ودمقرطة العملية السياسية أو حتى وقفها كلياً «ففي فوضى العملية التحديثية ليس المهم هو نوعية النظام أكان ديمقراطيا أم دكتاتوريا، بل الأهمية هي وجود نظام

شرعي قادر على فرض احترامه وسلطاته على الجميع، ما فائدة الحرية بدون نظام؟»(٣٣). لدينا سبق السيف العذل، حررت العملية السياسية بشكل يكاد يكون كاملا في مرحلة ٢٠١١-٢٠٠٥، قانون مطبوعات ٢٠٠٦ رفع الحواجز الرقابية، قانون الدوائر الخمس أجج بدوره الصراع الاجتماعي ونقله لمستويات جديدة من المشاركة السياسية المذمومة (الإقليمية كما في الدوائر الخمس والعشرين يراها هنتنجتون صداً في وجه الفوضى السياسية العامة)، الزيادة في تكنولوجية وسائل الاتصال والتواصل عامل تحريري آخر، مثله مثل زيادة تنافسية النخب للحصول على قطعة أكبر من كعكة فائض المال النفطي.أما تعود المعارضة على استخدام الشارع فهو يجعل التضاؤل التدريجي للنظام الحالي أمرا محتما وقادما.

تبقى للنظام حلول وتدابير وقتية، كتنقله بلا فائدة بين الترغيب (منحة الألف) والترهيب (حادثة الصليبيخات) أو دفاعاته الدستورية كحق رد المراسيم أو لا دستورية انعقاد جلسات مجلس الأمة بدون تمثيل وزاري. لكن أولاً هذه تدابير وقتية ظرفية لا تدير بلدا على المدى الطويل، ثانياً من قال بفعاليتها؟ لا الترغيب نفع ولا الترهيب كذلك أما معاندة المجلس وإقراره لقوانين أرجعتها المراسيم فأضحت عادة مكررة، ثم

تكافل سلاح الشارع المخيف لتقليدية النظام القديم مع الضغط الإعلامي يضاعف القوة الفعلية لقوى المعارضة عن تعدادها النيابي أو حتى الشعبي.

ثلاثة مسارات بخمسة نتائج محتملة تظهر أمام النظام (٣٤)، للنجاة بجلده يستطيع النظام التخلي عن القوى الاجتماعية القديمة وتسليم رقبته وقبلها البلد للقوى الجديدة لكنه في العملية سيتحول إلى الشكل البرتوكولي للحكم، هذا المسار الأول، في المسار الثاني يستطيع النظام المعاندة والالتحام بالقوى القديمة لكن نتائج هذه العملية ليست بالمضمونة ففشله في سحق المعارضة يعني انتهاء حكمه، أما المسار الثالث فهو التنقل ما بين الممانعة والتسليم بدون اتخاذ قرارات حازمة، مسايرة المعارضة حيناً ومعارضتها حيناً آخر لكنه مسار تشاؤمي أيضاً فنتيجته التحول التدريجي البطيء إلى الشكل البروتوكولي للحكم وربما الخلع.

في المسار الأول التجربة الدنمركية أو الاسكندينافية عموماً تظهر ماثلة للعيان، النظام كان شبه ديمقراطي، فللملك صلاحيات واسعة يحدها أحيانا برلمان ضعيف تحت هيمنة ارستقراطية بالمجمل.حين بدأ صراع الارستقراطية مع القوى الفلاحية التي للتو أنهت تعليمها ودخلت الساحة السياسية مزعزعة استقرارها اختارت الملكية الدنمركية الوقوف

إلى جانب الفلاحين لكنها في العملية خسرت كل صلاحياتها.ماذا تبقى من سلطات الملكية الدنمركية الآن؟ لا شيء تقريباً، مصدر تسلية للمتقاعدين في صحف الأحد، استقبال سفراء وسماع نصائح رئيس الوزراء المنتخب.

في الشأن الكويتي فان التبسيطية النظرية لهذا المسار تواجهها تعقيدات تطبيقية، بجرة قلم تستطيع مؤسسة الحكم الانقلاب على الحضر وتسليم البلد للقوى الجديدة، تغير مسار التعيينات في البيروقراطية العليا، تلغي الامتيازات الاقتصادية للفئات القديمة، ترضي القوى البدوية الأكبر عددياً بتقسيمة دوائر انتخابية تكفل لهذه القوى نفوذاً سياسياً أوسع. لكن حتى هذا التسليم – الاستسلام لا يبدو كافياً فالأهداف الإستراتيجية للقوى الاجتماعية البدوية تهدف إلى تقليص صلاحيات مؤسسة الحكم والتحول إلى ديمقراطية تامة تنتصر بها كثرتها العددية، اختيار هذا المسار يعني استعداد النظام للتحول إلى الشكل الرمزي للحكم.كما يدخل على الخط العامل السيكولوجي: من هو الحاكم التقليدي المستعد لقبول فقدانه صلاحيات حكم أجداده؟ من هو الحاكم التقليدي الذي يريد إن يصبح إليزابيث أخرى؟.العامل التعقيدي الآخر هو تشابكية العلاقات الاجتماعية والمصلحية بين الأسرة الحاكمة والنخبة الحضرية، فتسليم

القرار السياسي لقوى اجتماعية جديدة يضر مصالح الأسرة الحاكمة كما يضر النخبة الحضرية. هذا ليس التعقيد الوحيد فحتى إقصاء الحضر لا يوفر تهدئة سياسية، فالفوضى السياسية الحالية كنتاج للصراع السياسي الحضري – البدوي هو دور تمهيدي، صورة مخففة للصراع الاجتماعي المتوقع بعد إقصاء الحضر بين الكيانات القبلية المختلفة في خلافهم على توزيع الثروة، يزداد هذا الصراع باستحضار هذه الكيانات القبلية لثاراتها القديمة.تخطيء مؤسسة الحكم إذا اتبعت هذا المسار، تخطيء إذا خيل لها إن تقديم قربان للقوى الجديدة سيقيها من القادم، الخطيئة المميتة للملكية الفرنسية هو تخليها عن القوى الاجتماعية القديمة ممثلة في أرستقراطيتها (٣٥).

في المسار الثاني النظام يدافع عن نفسه وعن مميزات حلفائه القدامى بوجه القوى الاجتماعية الصاعدة، تجارب روسيا وبروسيا في هذا الصدد ناجحة، مثلاً اصطفاف ملوك بروسيا مع جماعات «الجنكر» ضد القوى الاجتماعية الصاعدة أمنت استقراراً سياسياً إضافيا لستين عاماً على الأقل (١٨٤٨-١٩١٨)، المثل في روسيا القيصر، لكن الحذر واجب فهذه النتيجة ليست بالإلزامية.

المسار الثالث له نهايتان، إحداهما تعبر عنه تجربة الصين الامبريالية والأخرى الانجليزية، بلا إستراتيجية كبرى يتنقل النظام بين الترغيب والترهيب، بين مسايرة هذه القوى الجديدة وبين ممانعتهم، في كل معركة جديدة هم يكسبون أرضا جديداً وصلاحية جديدة، وهو خاسر، يستمر في الخسارة، طال الزمان أم قصر، مصير النظام فقدانه صلاحياته كما في التجربة الانجليزية، إذا كانت هذه العاقبة فعليه الارتياح فقد يحدث ما هو أسوء فهذا مسار خطر، لا يرضي النظام أحدا، لا القوى القديمة سعيدة، ولا الجديدة، هذا يرفع الفوضى السياسية لمستويات جديدة، قد يحدث الأخطر ويضمحل النظام بالكامل كما في تجربة الصين أيام الإمبراطورية.

القسم الثاني: العجز عن الإصلاح كسبب للاضمحلال السياسي

«ثاني سبب تضمحل به الأنظمة السياسية هو عجزها عن إصلاح نفسها في مواجهة احتجاجات شعبية منادية بالحاجة إلى التغيير، تصاعد درجة الاحتجاج والمعارضة في مجتمع ومقابلته لعجز النظام عن الإصلاح يؤدي لاضمحلال هذا النظام» (٣٦).المنطق هو مبادرة النظام إلى إصلاح ذاته من أعلى لينقذ نفسه من إصلاح

قسري أشد راديكالية من أسفل لكن تاريخياً هذا قليل ما يحدث، الغالب هو عجز النظام القائم عن تعريف الحاجة إلى الإصلاح.حتى إذا عرف هذه الحاجة قد لا يتشجع على الإصلاح فيظهر نمط «رفض تطبيق سياسات إصلاحية لجهل مؤسسات النظام ومراكز قواه بهوية من سيكسب ومن سيخسر من هذه الإصلاحات فيتحيز للحالة القائمة على سوئها»(٣٧).هذا السبب الثاني للاضمحلال السياسي غالباً يسير جنباً إلى جنب مع السبب الأول، هذه المسايرة ترفع الفوضى السياسية أولاً وتؤدي لاضمحلال النظام وسقوطه ثانياً.

بالاعتماد على البناء النظري لأطروحات هنتنجتون وفوكوياما سأخوض في أسباب عجز الدولة – المجتمع الكويتي عن الإصلاح.سأضع استحالة المحاولة الإصلاحية الكويتية في عدة عناوين عريضة هي الخلاف والاستقطاب المجتمعي حول ماهية الإصلاح المطلوب، توازنية المصالح في مجتمع ريعي سيفشل هذه المحاولة بينما سيادة القانون ستعيق خطوات إصلاحية ضرورية، التركيبة الثقافية للمجتمع الكويتي لا تساعد هذه المحاولة، مثلما لا تساعدها هيكلته العشائرية، العوامل المالية ستكون موجودة وفعالة في منعها للإصلاح، إضافة لوجود عوامل ثانوية كالديمغرافيا، كعامل الوقت،

كغياب الكفاءات الكويتية جميعها ستعمل ضد الإصلاح الكويتي.الآتي هو محاولتي الخوض في هذه الموانع تفصيلاً.

- **الخلاف والاستقطاب المجتمعي حول ماهية الإصلاح المطلوب**

أولا بدء عملية إصلاحية – تنموية يحتاج قراراً سياسياً، خلاف النخبة السياسية الكويتية حول شكل واتجاه الإصلاح المطلوب يجعل هذا القرار المطلوب مستحيلاً، ثم ساعة التطبيق غياب الاتفاق الشعبي على هذه الإصلاحات يجعل نجاحها صعباً.الاستقطاب السياسي الحاد هو أول عائق أمام المحاولة التنموي – إصلاحية.

في المجال السياسي الخلاف على نهج هذا الإصلاح يبدو ماثلاً للعيان، تظهره الأزمة السياسية المحتدمة منذ ٢٠٠٥ كما تظهر ضراوته كثافة الاستجوابات في فترة ٢٠٠٥/٢٠١١.هل إصلاح النظام الانتخابي بدائرة واحدة هو الحل؟ هل فك العقدة السياسية القائمة يستلزم تعديل الدستور؟ ما نوع التعديل المطلوب؟ هل هو مقلص للدور الرقابي لمجلس الأمة كما يقترحه النائب/ الوزير علي الراشد أم معزز لسلطاته كما

تقترحه كتلة التنمية والإصلاح؟ ماذا عن استخدام الشارع في الصراع السياسي؟ هل يُعترف به كوسيلة ضغط مشروعة أم يعتبر خطاً أحمر يستلزم الضرب مثلاً؟

على الصعيد الاقتصادي الصورة لا تزال قاتمة، الخلاف منهجي مجتمعي حول التوجهات الاقتصادية للدولة، المنادون بدور أكبر لاستثمارات القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية يجابهون بقطاعات شعبية أخرى تدفع بتقليص دور هذا القطاع، الداعمون إلى تدعيم «شبكة السلامة الاجتماعية» يتواجهون مع من يدعون الحل في اقتصاد سوق تنافسي، ماذا عن الطبقة التجارية؟ هل هي شريكة أساسية في العملية التنموية أم أنها لمصالحها الخاصة تشكل عائق إفسادي أمام الإصلاح يستلزم معاقبتها بالضرائب؟

حتى الجانب الاجتماعي/ الثقافي لم يسلم من هذا الخلاف، هنا الخلاف حول شكل ونوع الثقافة السائدة، ما هي هوية الدولة؟ هل نحن مجتمع قبلي أم حضري؟ سني المذهب أم شيعي؟ ثم هل هي دولة مدنية أم دينية؟ العزلة الاجتماعية للجماعات الاجتماعية الكويتية ترفع هذا الخلاف إلى أبعاد كبرى، قضايا هذا الخلاف تتردد بين الحين والأخر في قضايا كالتعليم المشترك، اللباس المناسب، الحاجة إلى لجنة ظواهر

سلبية (٣٨)، ظهوره واضح في الخلاف الأزلي السني/ الشيعي حول تغيير المناهج الدراسية.

هذه الخلافات والتوجهات المجتمعية المختلفة عقبة أساسية في وجه أية محاولة إصلاحية، مثلاً غياب الاتفاق على الصعيد السياسي لا يوفر تهدئة تسمح للحكومة بإنهاء برنامجها الإصلاح – تنموي.في الجانب الاقتصادي غياب الأرضية المشتركة يعني فعلياً إن أي محاولة إصلاحية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والبطالة والبيروقراطية الحكومية هي مشروع فاشل منذ الآن.

تفصيل ذلك هو إن حل مشكلة البطالة يتطلب اتفاقا أوليا على التوجهات الاقتصادية للدولة، حلها بالتوظيف في القطاع الخاص يستدعي منحه دوراً أكبر ومنحه تسهيلات حكومية بينما حلها بتكديس طالبي العمل في البيروقراطية الحكومية يستدعي تقليص دور القطاع الخاص، إصلاح التعليم يستدعي ذات الاتفاق، إصلاحه لإعداد الشباب للعمل في القطاع الخاص يتطلب الاتجاه للتدريب الفني والمعلوماتي، هذا يختلف عن إصلاح التعليم لإعداد الشباب للعمل البيروقراطي الحكومي.بناء الكويت كمركز مالي يستدعي نوعاً من التعليم يختلف عن تعليم بنائها كمركز صناعة نفطية مثلاً.غياب

الاتفاق على شكل الإصلاح يجعل بدءه أو نجاحه مستحيلاً.حل مشاكل الصحة والإسكان يستدعيان الاتفاق ذاته، هل الإصلاح في خصخصة الصحة؟ هل يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر أم أصغر في الإسكان الحكومي؟

لكن التشريعات في الكويت باتت تأتي هجينة، هي لا تنبع من إيمان أو قناعة وإنما تكتب كنتيجة تسوية وتجاذبات سياسية من قبل حملة توجهات سياسية مختلفة.هذا يعني إن القوانين تولد ميتة، نموذج مثالي لهذا هو قانون البي أُو تي الجديد، جاء كحل وسط بين الداعين إلى دور أكبر للقطاع الخاص وبين من أرادوا خنقه، فنشأ قانون غير صالح للتطبيق العملي (من ساعة إقراره لم يتقدم له مستثمر واحد).تعثر مشروع المساكن منخفضة التكاليف مثال آخر، الاستقطاب السياسي الحاد منع الاتفاق على آلية تمويلية مناسبة، بالتالي صدر القانون حامل لجرثومة هلاكه فلم يكن مستغرباً عدم تقدم أحد لمناقصته.المحاولات الفاشلة لإصلاح قوانين الإعلام تتبع ذات النمط، على الرغم من اتفاق الجميع على الحاجة على تلافي ثغرات قد ينفذ منها ما يسميه البعض «بالإعلام الفاسد» إلا إن مساعي الاتفاق على قانون جديد لم تنجح بسبب هذا الاستقطاب السياسي الحاد.قانون الخصخصة لعام ٢٠١٠ شهد الاستقطاب السياسي

الأبرز (٣٣ نائباً ووزيراً معه و٢٨ نائباً ضده)، لكن إقراره لا يعتبر نجاحاً، فتعديلات أحمد السعدون الجذرية على القانون عملت على نسفه تماماً، قراءة بسيطة للقانون تكشف إن حاله حال قانون البي أُو تي، هو غير قابل للتطبيق العملي.

الاتفاق على شكل ونوعية الإصلاح هو عامل أساس في نجاح أو فشل هذه العملية، دراسات علمية تثبت هذا العامل «فنجاح الإصلاح يرتبط باتفاق وقبول شعبي لنوعية وشكل هذا الإصلاح» (٣٩).مقارنة علمية لحالات ديمقراطيات في العالم الثالث تكشف إن فشل الإصلاح والتنمية في سيريلانكا ونجاحهما في ماليزيا يرجع لحالة الاستقطاب السياسي في الأولى والتوافق الشعبي في الثانية (٤٠)، في أمريكا المعاصرة الباحثين وحتى الصحافيين عندما ينظرون بتجهم لمستقبلها فإنهم يتحدثون عن «الاستقطاب السياسي الجامد «كمانع لإصلاحات ضرورية، فتبرز فرضية الجمودية (Gridlock Hypothesis) «ففي أمريكا الاستقطاب السياسي عامل مساهم في تعطيل البت في القضايا المهمة على الأجندة الوطنية» (٤١) أزمة معالجة سقف الدين الأمريكي في صيف ٢٠١١ أو محاولة أوباما إصلاح النظام الصحي أماثيل جيدة لهذا.

في الكويت ما يرفع الكلفة هو إن هذا الاستقطاب ليس خلاف لطبقة سياسية فحسب بل تستطيع تتبع جذوره لدى قطاعات شعبية واسعة، كيف ستسوق إصلاحا محل خلاف جماهيري؟ إذا فشل المحاولة الإصلاحية لا يبدو بعيداً لكن هذا فقط أول عائق إصلاحي فهناك المزيد في الانتظار.

- **توازن المصالح في مجتمع الكويت الريعي كمانع للإصلاح**

حالة الكويت كمجتمع ريعي (Rent Seeking Society) تشكل معضلة عمل جمعي مثالية (Collective Action Dilemma): على الرغم من إن المجتمع ككل يستفيد من إصلاح النظام إلا إن المصالح الشخصية للأطراف المركبة لهذا المجتمع تقف عائقاً أمام تعاونهم لإحداث التغيير المطلوب.الحقيقة إن الوضع القائم مناسب جداً فللجميع حصة ريعية في النظام الحالي.في (Game Theory) هذا يخلق توازنا ثابتا (Stable Equilibrium). هذا التوازن الثابت لكن المختل يمنع الإصلاح (٤٢).

المدهش إن هذا التوازن المختل يبدو عائقا واضحا أمام اغلب الإصلاحات المطلوبة، نحتاج للتفصيل هنا: فخذ مثلاً الميزانية، إصلاح خللها يستدعي تخفيضات في رواتب البيروقراطية الحكومية وفرض نظام ضريبي على النشاط التجاري.في مجتمع ريعي محتكر كالكويت فرض الضريبة يقلل العائد على التاجر لكنه أيضاً سينقل جزءاً كبيراً من كلفتها إلى المستهلك النهائي (المواطن البسيط) أما تخفيضات الكوادر والبدلات فستضر مباشرة بمصالح أغلبية الشعب الكويتي، أي محاولة إصلاحية في هذا القطاع ستجابه بمعارضة من قبل قطاعات شعبية ونخبوية واسعة سترفض المساس بمكتسباتها.هنا المصالح الشخصية تقف عائقا أمام الإصلاح.

إصلاح البيروقراطية الحكومية يتبع ذات النسق، للمجتمع ككل مكسب من إصلاحها لكن الظروف الشخصية لمئات الآلاف من العاملين في الجهاز الحكومي ستقف عائقاً، القضاء على الواسطة في الترقيات وربط المكافآت بالإنتاجية، التشدد في الالتزام بالنظام والحضور جميعها تضر بالمصالح الشخصية لهؤلاء.

حتى للطبقة السياسية يبدو الإصلاح مضراً للغاية، إصلاح الصحة والبيروقراطية مثلاً مضر بالمصالح الشخصية لنائب الخدمات، لا تجعله ضرورة.أما نائب التأزيم والصراح

فهو يعتاش على الأزمات، حلها لا يجعله ضرورياً هو الآخر، ملاك وكتاب صحف ستتضاءل أهميتهم مع الإصلاح ولا يبقون مصدر قوة.

إصلاح التعليم وتحديثه يصطدم مع مصالح المعلمين الكويتيين (في ٢٠١١ يشكلون ١٠% من قوة العمل الكويتية) لكنه أيضاً يصطدم مع مصالح الطلبة الآنية أنفسهم، فتحديث النظام وتطويره سيرفع كلفة دخولهم اختيارهم الجامعي المفضل.لزيادة أفضليتهم التنافسية في سوق عمل محدود فان لطلبة المدارس الخاصة وأهلهم (٨% من إجمالي الطلبة الكويتيين في ٢٠١٠) مصلحة في بقاء التعليم الحكومي متخلفاً.مرة أخرى الأطراف المكونة للمجتمع ذاتها ترفض إصلاحا سيفيدها على المدى البعيد.

حتى للتجار تطبيق مبادئ الشفافية في المناقصات مثلاً لا يبدو جذاباً بعد استثمارهم سنين طويلة في العلاقات الشخصية وفي فهم دهاليز البيروقراطية الحكومية.إصلاح أزمة المرور يستدعي تضحيات شخصية من قبل مواطنين عاديين في قبول ضريبة طرق أو عدد سيارات محدد لكل عائلة لكن من هو الكويتي المستعد لمثل هذه التضحية؟ علاج خلل التركيبة السكانية يستدعي تضحية مماثلة.

أزمة الطاقة الاستيعابية في جامعة الكويت ٢٠١١ نتاج طبيعي لتوازن مصالح مختل، على الرغم من الحاجة الفعلية طوال الأعوام السابقة ظلت الأقسام العلمية ترفض ابتعاث المزيد من الطلبة للدراسة العليا، السبب هو إن هناك أصحاب مصالح حالية من بين الأساتذة المسيطرين في كل قسم يرفضون ابتعاث المزيد من الطلبة لأسباب شخصية، أولاً ليحافظوا على امتيازاتهم الاجتماعية كأقلية أكاديمية، وثانياً للحفاظ على توازن القوى في القسم المعني (٤٣).على مدى عشرين عاماً استطاعت جماعات المصالح هذه تعطيل أي محاولة إصلاحية لتطوير الجامعة.

نموذج أخر يظهر في قرار منع الأطباء من الجمع بين العمل الخاص والحكومي، لسلبيات عدة قرر الوزير المعني الدفع باتجاه هذا القرار في ٢٠٠٤ لكن ضغوطات جماعات المصالح من الأطباء اضطرته أولاً للتراجع وطلب صدور القرار من مجلس الوزراء ليوفر له غطاءً سياسياً، واضطرته ثانياً لنسف فحوى القرار فقدم ترضيات في المسودة النهائية أتاحت الجمع على الرغم من المنع الشكلي.في المحصلة فشل المحاولة الإصلاحية جاء بسبب توازنات المصالح في مجتمع الكويت الريعي.

في الأمثلة التي لاحظناها عددنا جماعات مصالح ريعية تشمل المعلمين والأطباء وأساتذة الجامعة والموظفين البيروقراطيين والتجار وحتى طلبة المدارس لكن في الحقيقة تستطيع العثور على المزيد من هذه الجماعات في كل ركن من المجتمع الكويتي.وفي كل ركن من هذا المجتمع ستعمل هذه الجماعات على محاولة وقف هذه الإصلاحات الواحدة تلو الأخرى، لكن ما تفسير قدرة هذه الجماعات على التأثير في صاحب القرار؟

جماعات المصالح الريعية (Rent Seeking Interest Groups) ستكون دوماً أكثر تأثيراً في صناعة القرار من راغبي الإصلاح، آلية ذلك هو إن أي قرار إصلاحي سينتج خاسرين ورابحين، خسائر أي قرار إصلاحي ستكون دوما مركزة على جماعة صغيرة من الأفراد، هذا يرفع حوافزهم على الحركة والتنظيم والتأثير لمنعه، في المقابل الربح من أي قرار إصلاحي سيتوزع على المجتمع ككل وبالتالي فان هامشية الربح المتوقع للفرد العادي لن تشجعه على التنظيم والضغط لإقراره.دور جماعات المصالح الريعية التعويقي هذا هو ما جعل بعض الباحثين يقترحون «فرص نجاح أكبر للإصلاح الاقتصادي في ظل نظام قمعي عن فرصه في ديمقراطية» (٤٤).

أما فرض هيبة القانون فهو يستدعي تنازلات أو التزامات من الجميع لكن لا أحد مستعد للبدء في دفعها، فرض احترام القانون لن يضر مصالح سراق المال العام أو كبار المتنفذين فحسب كما يروج أهل التبسيط، قبلها سيضر بمصالح ألوفات مؤلفة من مخترقي القانون كل يوم، سلوكيات خارجة عن القانون أصبحت سائدة ومقبولة اجتماعياً (سلوكيات مرورية خاطئة/ مخالفات إقامة واتجار بالبشر/ سرقة أراضي الدولة لبناء دواوين/ مخالفة قانون البلدية في البناء/ العمالة الوهمية في القطاع الخاص لاستحقاق دعم العمالة/ قضايا شراء أو تزوير شهادات دراسية ومرضيات طبية).فرض احترام القانون يعني تضرر مرتكبي هذه السلوكيات وهم السواد الأكبر من المجتمع حالياً، هم يريدون سيادة القانون على غيرهم من مرتكبي ما يرونه جرائم لا تغتفر لكن هل هم مستعدون لقبول سيادة القانون على أنفسهم؟ هذا توازن ثابت أخر يعوق الإصلاح.

حتى الواسطة التي يدعي الجميع محاربتها، حقيقتها أنها فعل عام لا يشتكي منها الكويتي إلا عندما يعجز عن توظيفها، غير ذلك، إذا استطاع سيكون أول من يستخدمها، عند فرض هيبة القانون سيخسر الكثير.هذا جوهر ما أدعيه للمجتمع

ككل فائدة من الإصلاح لكن المصالح الشخصية للإطراف المكونة لهذا المجتمع تمنعه من المبادرة.

ما سردناه نحن لا يتحدث فقط عن فئات أو مجموعات مصالح رعوية يستطاع تحييدها باتجاه الإصلاح فالخلل الهيكلي في الحالة الكويتية يكمن في إن المجتمع ككل يمتاز برعويته (Rent Seeking Society). الشعارات رنانة لكنها لا تخبرك الحقيقة، الشعب ذاته لا يرغب في إصلاح سيكون هو أول من يدفع ثمنه.التوازن الثابت لكن المختل في تركيبة المجتمع الكويتي يرفع كلفة البدء في عمل جمعي باتجاه الإصلاح ويقربه من المستحيل.

سيادة القانون كمانع للإصلاح

«سيادة القانون ومبادئ المحاسبة السياسية تعمل على تقييد طغيان الحاكم لكنها تعمل في الوقت ذاته على تقييد وتعقيد عملية بناء الدولة» (٤٥) منفعة هذه المبادئ من جهة توازن بضررها التقييدي من الجهة الأخرى.هي تثبت كعامل تعطيلي في وجه محاولات إصلاح تاريخية.ثم حتى ساسة جربوا الحكم يقولون الأمر ذاته فلا يمل هنري

كيسنجر من تذكير مستمعيه دائماً «بعبء الديمقراطية على الكفاءة السياسية للحكم والإدارة» (٤٦).باحث أمريكي عند مقارنته حالات الكويت والإمارات المتحدة توقع التقدم والازدهار للأخيرة على حساب «أمة البيروقراطيين الكويتية» وارجع هذا لغياب المحاسبة السياسية ومبادئ سيادة القانون في الإمارات وتفعيلهما في الكويت (٤٧).التفسير بسيط فدولة القانون تقنن سلطات وصلاحيات الحاكم، هذا التقنين يعثر المحاولات الإصلاحية بعقبات قانونية/ سياسية/ بيروقراطية تعويقية لكن الدول التي يتمتع بها الحاكم بسلطة مطلقة لا تواجه هذه العقبات، طريق الحاكم الإصلاحي سهل هناك سيقول «كن فتكون».

الاماثيل العملية الكويتية في هذا الصدد لا تحصى، قهوة صغيرة أوقفت مشروعا هائلا كالدائري الأول لمدة ثمانية عشر شهراً خوفاً من التهديدات القضائية.برفع قضايا قانونية يصل التيار الكهربائي لأصحاب قسائم يستولي أصحابها على أراضي الدولة ويخالفون قوانين البناء البلدي، أحكام قانونية وقفت عائقاً في وجه محاولات البلدية الإصلاح حين عوضت في أحكام أولية أصحاب محلات بوفطيرة الحرفية على الرغم من مخالفتهم لقوانين النشاط التجاري في تلك المنطقة.فسحب مشاريع استثمارية كبرى وصفت

بالفساد معلق بانتظار أحكام نهائية. في أزمة اللحوم الفاسدة وقفت السلطة عاجزة عن الإصلاح، محاولة إصلاح التعليم ووقف الدكاكين التعليمية تجابه بأحكام قضائية تفرض الاعتراف بشهادات هذه الدكاكين.تعميم أسماء شركات اللحوم الفاسدة لتنبيه المواطنين يتعارض مع القانون بدعوى التشهير أما محاولة سحب تراخيص الشركات أو معاقبتها المالية فتصطدم بعقبات قانونية تعطل هذه العملية إلى حين صدور حكم نهائي سيأخذ سنوات.كما قلت الأماثيل لا تحصى.

إذا في كل محاولاتها الإصلاحية ستظل السلطة التنفيذية الكويتية لمعوقات قانونية عاجزة عن الدفع تجاه هذا الإصلاح لكن قارن هذا بالإصلاح الإماراتي حيث السلطة المطلقة تتيح للحاكم حرية وسرعة التصرف (٤٨).حتى المقارنة الشهيرة بين فشل النموذج الهندي في التنمية والإصلاح والنجاح الباهر للنموذج الصيني في فترة (١٩٩٠/٢٠١١) تجد صداها في هذه الأطروحات، فغياب سيادة القانون في الصين تتيح للسكرتير الإقليمي للحزب سلطة مطلقة في سعيه لتحقيق الصالح العام لكن «أقل محاولة من سلطة ولاية هندية لتحقيق أي إصلاح تجابه باستخدام أصحاب المصالح القائمة للنظام القانوني والانتخابي للدفاع عن مصالحهم الضيقة» (٤٩) هذا يفسر كيف ينجز أكبر

مشروع صيني في أشهر قليلة ويأخذ أصغر مشروع هندي سنوات طويلة.الدور التعطيلي لسيادة القانون في الحالة الكويتية هو عامل أساسي لحتمية فشل المحاولة الإصلاحية الكويتية.

التركيبة الثقافية كمانع للإصلاح – التنمية الكويتية

في الكويت الآن معدل الإحساس باستشراء الفساد عال جداً (Corruption Perception) الجميع يفترض السوء، الجميع يفترض فساد الآخرين، هذا عائق رئيسي أمام الإصلاح والتنمية، أي محاولة إصلاحية ستجابه بدعاوي الفساد والتكسّب اللا مشروع.هذه ليست بيئة مناسبة يستطاع العمل والانجاز فيها، معضلة دائرية يواجهها هنا المسئول التنفيذي: إذا قرر الإصلاح والتنمية سيواجه باتهامات فساد وتكسب لكن حتى إذا لم يعمل سيتهم بأن له منفعة من حفاظه على الحالة القائمة.كل الأحوال تعمل ضده في ظل «ثقافة الشك وأزمة الثقة المحلية»، المخيف هو إن عند العرب هذه الثقافة من الأعلى عالمياً «فثقافتهم السياسية غالباً يعلوها الشك، الغيرة والعداء الكامن أو الفعلي تجاه جميع العناصر الخارجة عن نطاق عائلتهم أو

قبيلتهم أو قريتهم» (٥٠).المقلق إن «لدرجة الثقة المجتمعية في ديمقراطية ما علاقة وطيدة ومباشرة مع كفاءة عمل هذه الديمقراطية» (٥١) لكن عندما تتدهور كفاءة الديمقراطية الكويتية ستتدهور قدراتها الإصلاحية والتنموية وهذا الحاصل الآن، السائد الآن هو تلقائية افتراض فساد أي مشروع تنموي إلى إن يثبت العكس، السائد الآن هو افتراض مصلحة شخصية للمسئول عن أي قرار يتخذه.كثير من المشاريع العملاقة ألغيت بسبب دعاوى فساد لم يجر إثباتها، الإلغاء لم يضيع على الكويت هذه المشاريع الاستثمارية فحسب لكن العجز عن العمل خوفاً من اتهامات فساد أضاع حتى «تكلفة الفرصة البديلة».مثال طازج لهذا هو مناقصة محطة الزور، صيف ٢٠١٣ سيكون قاسياً بلا كهرباء، سبب ذلك تأخر إتمام مناقصة كمحطة الزور الشمالية لدعاوي فساد عطلت الترسية النهائية.ثم مثال مناقصة طريق الجهراء قريب، الجميع مذهولاً من ضخامة قيمة المناقصة تحدث عن تهم فساد وتنفيع في المشروع، المقلق إن هؤلاء جميعاً ليسوا بذوي الاختصاص، ليس بينهم الخبير الاقتصادي أو المهندس المعماري أو صاحب الخبرة في المقاولات والإنشاء.لكن هذه الاتهامات حقيقة مسلمة حالياً، من يجرأ الآن على رفع صوت العقل والدفاع عن شرعية هذا المشروع أو غيره؟

هذه التهم لاحقت اغلب الاستثمارات الحكومية ذات القيمة العالية.، كيف يتوقع إصلاح أو تنمية في ظل هذه الثقافة؟ (٥٢).

عامل ثقافي تعطيلي آخر في وجه الإصلاح والتنمية هو التأثير السيكولوجي للغزو العراقي، الجيل الأكثر تعرضاً لتأثيرات الغزو العراقي هو جيل القيادة والمسؤولية الآن، لكن لا تنس إن هذا الجيل تعرض لهزات سيكولوجية عنيفة بعدها لم يعد مثل الأول، ضياع الدولة في ظرف ساعات قليلة وتحول الكويتيين إلى أمة من اللاجئين سيفسر من جهة مظاهر الانغماس في اللذات والمادية الاستهلاكية التي سادت بعد التحرير لكن من جهة ثانية العدوانية وفقدان النقاء والبساطة الكويتية القديمة وحلول «ثقافة التخوين وعدم الثقة» محلها هي أيضاً نتاج الغزو وآثاره السيكولوجية.هذا ليس كل شيء فالغزو بفتحه أعين الكثير على الكويت ككيان مؤقت استمراره جعل الكثير يفكر بيومه لا غده، والأخطر جعله يقدم مصلحته الذاتية على الصالح العالم، البناء والإصلاح لأجل كيان مؤقت لا تبدو بالفكرة الجذابة.كيف ستصلح في ظل هذه التركيبات الثقافية – السيكولوجية؟ الفشل في انتظارك.

هيكلية المجتمع العشائرية كمانعة للإصلاح

عشائرية وبدوية المجتمع لها أثر سلبي على مسار العملية الإصلاح – تنموية، لفهم هذه العلاقة الواجب دراسة أساسيات تركيبة الوحدة العشائرية «أولاً في المجتمعات البدوية الزعامة السياسية لا تورث بل تكسب في كل جيل، ثانياً كسب هذه الزعامة يرتبط بقدرة الطامحين لها على انتزاع المنافع المادية لأبناء العشيرة» (٥٣) ثالثاً في العقلية العشائرية التفكير آني لا يحبذ استثمارات طويلة الأمد بل هو دوماً باحث عن الإشباع اللحظي (Instant Gratification).هذا كله مثبط للعملية الإصلاح – تنموية فدمقرطة وعصرنة هذه المجتمعات العشائرية يرفع الكلفة على النظام السياسي لانجاح محاولته الإصلاح – تنموية.

اعتبر حالات مجتمعات غينيا الجديدة وجزر السلمون، مثال جيد للأثر السلبي لتركيبة المجتمع القبلية على استقرار العملية السياسية ومن ثم نجاح محاولتها الإصلاحي – تنموية.«المجتمع هناك منقسم إلى وحدات عشائرية (Wantoks)، كل وحدة تقاد من رجل كبير (Big Man)، لا أحد يولد رجلاً كبيراً ولا يستطيع رجل كبير توريث

المنصب لأبنائه بل الموقع مفتوح للجميع للمنافسة عليه شرط قدرتهم على كسب ثقة أبناء عمومتهم، هذه الثقة تأتي عادة بالقدرة على توزيع الخنازير والمال والموارد الأخرى بين أبناء الوحدة القبلية.في هذا المجتمع التقليدي على الرجل الكبير الحذر دائماً فلا يدري متى سيأتيه منافس جديد، لاحظ إن بدون مصادر ثورة لتوزيعها سيخسر زعامته.ساعة الاستقلال أعطت استراليا هذه المجتمعات دستوراً على النمط الوستمنستري، حيث يصوت المواطنون لأعضاء برلمان في نظام انتخابي حزبي، هكذا كانت النية على الأقل.في بريطانيا واستراليا الخيار السياسي يدور حول السياسات العامة، الغالبية العظمى من الناخبين تختار مرشحها تبعاً لأيدلوجياتها وآرائها السياسية/ الاجتماعية/ الاقتصادية، لكن عندما نقل هذا النظام إلى هذه المجتمعات البدائية النتيجة كانت مختلفة للغاية، فقد سادت الفوضى التامة، سبب ذلك هو إن غالبية السكان لا تصوت تبعاً للبرامج السياسية للمرشحين لكن يظل للتصويت أساسه العرقي، فتصوت كل وحدة عشائرية لرجلها الكبير الذي يقع على عاتقه مهمة استغلال منصبه النيابي لاستجلاب الخدمات والموارد لأبناء هذه الوحدة، برلمانات هذه المجتمعات مليئة بالنواب الساعين إلى قطف أكبر قدر من الخدمات والموارد لأبناء

قواعدهم الاجتماعية الضيقة.وإذ يرى المراقبون السياسيون إن ما يحدث في هذه المجتمعات هو فساد سياسي فانه من وجهة نظر النظام العشائري التقليدي حق شرعي، فالرجال الكبار يقومون بما كانوا دوماً يقومون به ألا وهو توزيع الموارد لأبناء عمومتهم»(٥٤).

أبحاث علمية أخرى تذهب في ذات الاتجاه، بملاحظته لتركيبة روابط الدم العشائرية في نيجيريا يصل أستاذ جامعة براون العريقة إلى فهم الفساد في المجتمعات العشائرية كحادثة يومية لا تستدعي الاستنكار، جذورها متأصلة في طبيعة المجتمع الهيكلية ذاتها(٥٥).

النموذج القبلي في الكويت لا تبتعد مساراته كثيراً عن نظرائه، الممارسة ذاتها (٥٦)، والمحصلة الفوضى السياسية ذاتها، هذه العقلية المهووسة بالتوزيع الآني للثروة على حساب الإنفاق الاستثماري طويل الأمد مفشلة لأي محاولة إصلاحية.إذا يقع على عاتق صاحب القرار ضمان مستقبل البلد بعد ٣٠ – ٤٠ عاماً فهو عرضة لضغوطات مستمرة من هؤلاء النواب الساعين إلى استجلاب مصالح شخصية لحظية لمجموعاتهم الاجتماعية الضيقة فكيف يستطيع الإصلاح؟ باحثة درست الحالة الكويتية تسخر مما

أسمته الحلم المستحيل، أي محاولة الكويت التطور والنمو في ظل تركيبتها العشائرية التقليدية (٥٧).

ثم المحاولة الإصلاحية ستستدعي تطبيق سياسات جديدة، ستستدعي اختيار القيادات المناسبة لتطبيقها، ستستدعي عزل القيادات الفاسدة أو المتقاعسة، ستستدعي تضحيات مجتمعية من الجميع لكن واجب «الرجال الكبار» الأول هو استجلاب المنافع لأبناء عمومتهم ودفع الضرر عنهم، فوقوفهم حتمي ضد أي محاولة إصلاحية قد لا تلائم وحداتهم القبلية، الأمثلة هنا عديدة، وقوف مشروع الدائري الأول لسنة ونصف كان لسبب مماثل. مجلس الوزراء يجبر على وقف السياسة الإصلاحية للأمين العام السابق لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في كشف الحاصلين على دعم العمالة بلا حق تحت وطأة تهديدات نواب للدفاع عن مصالح أبناء عمومتهم.يتبع ذات النمط التشويش النيابي الذي تعرضت له محاولة الوزيرة موضي الحمود معالجة الدكاكين التعليمية أو محاولة مجلس الوزراء منع التعديات على أراضي الدولة (لجنة إزالة التعديات أو منطقة فهد الأحمد المخالفة).كون ٨٠% من الكويتيين يعملون حكومياً يفتح باباً لا يغلق «للرجال الكبار» للتدخل وحماية أبناء عمومتهم في البيروقراطية الحكومية ولو

على حساب الصالح العام أو الكفاءة، حالة محمد النومس الرشيدي لا تزال على البال (٥٨).

كيف تستطيع الإصلاح؟ لكل مسئول فاسد سند طائفي أو عشائري أو عائلي كيف تستطيع إزاحته بدون التسبب في أزمة سياسية كبرى؟ هذا كله يفسر كيف لا تنجز الأمور في الكويت «ففي المجتمعات ذات التركيبات الاجتماعية المختلفة يلحظ مستوى عال من الفساد الإداري والمالي» (٥٩).التركيبة العشائرية للمجتمع الكويتي حاكمة على محاولاته الإصلاحية بالفشل.

شلل القدرة على الإصلاح في مجتمع الكويت الرعوي يُفسر بحالة (Clientelism) السائدة، المفهوم يصف نظام سياسي/ اجتماعي قائم على تبادلية المصالح بين لاعبين سياسيين وجماعات رعوية مختلفة (patron-client relationships)، هذه الجماعات توفر الدعم السياسي لهذا اللاعب السياسي بينما عليه هو استجلاب منافع وخدمات لقاعدته الانتخابية، حاول الإصلاح في وجه هذه الجماعات وسيقف لك ممثلوهم السياسيون بالمرصاد.

- **موانع أخرى ليست أقل أهمية للعملية الإصلاحية:**

١ – تغيب الكفاءات الكويتية القادرة على إنجاح المحاولة الإصلاحية، هذا يفسر فشل محاولات الإصلاح السابقة والحالية، الكويت مجتمع فقير في كفاءاته، عندما لا تتوفر القيادات المناسبة لإدارة هذا الإصلاح يحكم عليه بالفشل، حتى طفرة الستينيات وأوائل السبعينيات أنا أرجعها للقيادات المستوردة في ذلك الوقت ساعة تكويتها هي ذاتها ساعة بدء الانهيار الكويتي.بدلاً من الجدل سأفصل في أربعة محاور توضح آلية غياب الكفاءة الكويتية.

أولاً، اعتبر السيناريو الآتي، مهندس، طبيب، بيروقراطي ذو منصب إشرافي، جميعهم يخدمون في القطاع الحكومي وجميعهم يطمحون للنجاح المهني والصعود الوظيفي، الوقت المخصص للوصول لهذا الهدف محدود، الطابع الاجتماعي الثقافي لوسطهم المعيشي (Habitus and Field حسب السوسيولوجي بيير بورديو) هو كويت ٢٠١١.سيظهر أمامهم خياران، أما تطوير الذات بحضور المؤتمرات والدورات والاجتهاد في العمل (الاستثمار في رأس المال الثقافي حسب بورديو) أو تعميق الصلات

الاجتماعية مع مراكز قوى تستطيع دعمهم للوصول (الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أيضاً حسب بورديو).حسب قواعد وطبيعة البيئة السياسية – الاجتماعية السائدة محلياً (الهاباتايس مرة أخرى) خيارهم سهل، الربحية أكثر باستثمارهم في العلاقات الشخصية بدلاً من التعليم أو العمل.في ظل الحالة الكويتية القائمة الجدوى الاقتصادية لجهودهم تزداد حال توظيفها في علاقات شخصية بدلاً من تطوير ذات لن يقدرها أحد.لكن هذا الخيار سيفقدهم فرصة التطوير واكتساب مهارات قيادية ومعرفة علمية تمكنهم من الإدارة بالتالي يستلمون المناصب بلا قدرات أو مؤهلات حقيقية.هذا طريق مفسر لغياب الكفاءة الكويتية لكن هناك طرق أخرى.

ثانياً، رداءة العملية التعليمية دورها أساسي في غياب الكفاءة الكويتية، منذ زمن توقف التعليم عن أهدافه التنويرية وتحول إلى وسيلة ضمان لمركز وظيفي.سأوفر هجومي على دكاكين مصر والأردن، فحتى مناهج جامعة الكويت جامدة قائمة على الحشو أما خريجو أمريكا وبريطانيا فلا يبتعدون كثيرا عن هذا النسق، في نمط معروف ومكرر، التسجيل يتم في جامعات الولايات ذات المستوى المتوسط لكن اغلب التعليم يأخذ في كليات مجتمع رديئة.أين هو الكويتي الذي حاز تعليمه من اكسبردج

(Oxbridge)؟ أين هو الكويتي الذي حاز تعليمه من جامعات الايفي لي (Ivy League)؟.حتى المستوى الأكاديمي لأساتذة الجامعة مقلق للغاية، بين يوم وآخر تكتشف سرقة علمية جديدة، أما النشر العلمي فهو متوقف تماماً، حتى الترقيات تأتي عادة بإعادة نشر أجزاء من رسالة الدكتوراه القديمة.رداءة العملية التعليمية أساتذة ومخرجات تلغي آمال أي عملية إصلاحية.

ثالثاً، العملية الإصلاحية تحتاج أخلاق جد ومثابرة في العمل، «أخلاق عمل بروتستانتية» هو ما تحتاجها هنا، ماكس ويبر شدد على أهميتها، يرجع نجاح الرأسمالية في عصره لها (٦٠)، لكن هذه ثقافة يعوزها الكويتيون، كيف ستنجح عمليتك الإصلاح – تنموية في غياب هذه الأخلاق؟ الأتكالية الكويتية شهيرة، لا توازيها شهرة إلا ثقافة التسيب والكسل، جملة أخلاق عمل يفتقدها الكويتيون، هذا سيمنع نجاح أي إصلاح وأي تنمية منشودة.

رابعاً، لما لا أذهب معك لأخر الخط؟ حتى بالافتراض الوهمي لوجود مثل هذه الكفاءات الكويتية، حتى بالافتراض الوهمي الآخر لوجود أخلاق جد واجتهاد كويتية العقل يقول إن هذه الكفاءات ستنبذ العمل الحكومي غير المجدي، حيث تقل الإنتاجية

وتسود الواسطة والمحسوبية وستتجه للقطاع الخاص الذي يقدر كفاءاتها.هكذا بكافة الأحوال ستفتقدها المحاولة الإصلاحية الكويتية.

ثم جو الطعن و«أزمة الثقة والشك» السائدة سياسياً يجعلان أي رجل دولة يفكر ألف مرة قبل المشاركة في هذه العملية الإصلاحية (لاحظ معدل رفض الوزارة في حكومات ناصر المحمد الثلاث الأخيرة).كيف ستنجح محاولتك الإصلاحية في وجود كل هذه الموانع؟

٢ – عامل الوقت كمانع للعملية الإصلاحية، حتى بافتراض توافر الكفاءة الكويتية لبدء عملية إصلاحية لن يتوافر لديك الوقت، مفاعيل التجارب الإصلاحية لا تظهر فجأة بل تحتاج زمنا لتبدأ في الظهور.الإصلاح والتنمية اليابانية في أواخر الأربعينيات ظهر صداه في السبعينيات، المثل بالتجربة الألمانية التي بدأت أوائل الخمسينيات، نماذج النمور الأسيوية استغرقت عشرين عاماً على الأقل، التنمية في تجربة دبي احتاجت على الأقل ١٥ عاماً حتى تظهر.

في الكويت الآن من قال إن المعارضة ستنتظر ظهور نتائج العملية الإصلاحية؟ أو حتى أنها ستمنحك وقتاً لتبدأ العملية أصلاً؟ أدعي إن الاضمحلال السياسي الكويتي سيسابق آثار أي مفاعيل تنموية – إصلاحية.فقط تأمل في تعبيرات وجوه الذين يخرجون كل جمعة وقل لي أنهم سيعطونك خمسة أشهر للإصلاح لا خمس سنوات! عامل الوقت هو مانع جديد للعملية الإصلاحية.

- **العامل المالي كمانع للإصلاح، العامل المالي كمسبب للفوضى السياسية**

مقاربتي للجوانب المالية للعملية الإصلاحية ستكون عبر فحص العوامل المالية المرتبطة بعجز الميزانية المتوقع.دراستي لهذا العجز توضح تأثيراته، فأولاً المحاولة الإصلاحية الاقتصادية لتلافيه محكوم عليها بالفشل، ثانياً وقوع هذا العجز سيثبط أي برامج تنمية وإصلاح كويتية، ثالثاً هذا التوقف لبرامج التنمية والإصلاح سيعمل على رفع درجات الفوضى واللا–استقرار السياسي إلى درجات جديدة عندها يصبح الاضمحلال السياسي الكويتي حقيقة ماثلة للعيان.

سنحتاج أولاً لتعريف مكمن الخلل المتوقع في الميزانية ومن ثم تبيان الآليات المقترحة في علاج هذا العجز، لأصل حينها إلى حتمية فشل هذا الإصلاح الاقتصادي المنشود.بعدها أفحص آثار هذا الفشل على الاستقرار السياسي.

عجز الميزانية الكويتية القائمة على جمع ريع النفط قادم قادم، يتفق الخبراء على هذا القدوم، ولكن يبقى الخلاف على ميعاده.بقاء سعر النفط في مستويات ٢٠١١ (حول ١٠٠ – ١١٠ دولارات للبرميل) يعني وقوعه حوالي ٢٠١٧، حتى ارتفاع سعر البرميل إلى ١٥٠ دولارا لن يستطيع موازاة تضخم بند الرواتب والكوادر في الباب الأول من الميزانية فتواجه الكويت عجزها في ٢٠٢٨ (٦١).دراسة أخرى تدعي إن سعر برميل النفط الكويتي سيحتاج للارتفاع إلى ٢٢٠ دولاراً في ٢٠٢٠ لتتعادل ميزانية الدولة(٦٢).

الحاجة ماسة لفهم اختلاف العجز القادم عن عجز الثمانينات.لا مجال للتهاون مع العجز القادم، في الثمانينات العجز كان مؤقتاً ارتبط بانخفاض سعر بترول النفط فما إن ارتفع سعر البرميل حتى تبخر هذا العجز، لكن العجز القادم هو عجز دائم مرتبط بتضخم مصاريف الميزانية خصوصاً الباب الأول من الميزانية المرشح لمزيد من الارتفاع لا

الانخفاض (٦٣% من ميزانية الكويت في ٢٠١١ تذهب للإنفاق الفعلي على أجور وما شاكلها في الباب الأول والخامس (٦٣).

ثم العجز المالي القادم في حجمه أكبر بكثير من عجز الثمانينات (الميزانية الكويتية تضخمت على الأقل ٥ – ٦ أضعاف مثيلتها في الثمانينات) فمحاولة علاجه بالصرف من صندوق الاحتياطي العام والاستثمارات الخارجية محكوم عليه بالفشل فهو سيصل لـ١٢,٨ مليار دينار سنوياً في ٢٠٢٩.

الآليات المقترحة تمتاز بتقليديتها، لا جديد تحت الشمس، ستدور حول محاور فرض ضريبة ورسوم، محاولة إصلاح سوق العمل، رفع الدعم عن الخدمات والمواد الأساسية إضافة لإجراءات خصخصة مرافق عامة وخدمات.سأفصل الآن في هذه الآليات المقترحة ومدى عمليتها للحالة الكويتية لكن لاحظ إن كل هذه الآليات ستخضع لمواجهة شبه مستحيلة مع مجلس أمة شعبوي لن يتسامح مع هذه الإجراءات.

أول حل ستلجأ إليه الحكومة في مواجهتها لعجز الميزانية سيكون الحل الاعتيادي بتقليص النفقات الاستثمارية (الباب الثالث والرابع)، فتكتفي بدفع رواتب موظفيها

وتوقف أي تحديث للبنية التحتية أو لخدمات التعليم والصحة المتهالكة (لاحظ لو ضرب العجز الكويت في ٢٠١٧ فإننا من طفرة النفط الثانية لن نحظى إلا بمستشفى واحد هو مستشفى جابر ولن نحظى إلا بجامعة واحدة هي الشدادية، عاملهم المشترك إن الاثنان سعتهم التشغيلية تقصر عن متطلبات الكويتيين في ٢٠١٧).

التوقف حتمي لبرامج التنمية والإصلاح الكويتية لكن المقلق أكثر إن هذا التوقف سيرفع الضغوطات على النظام السياسي.هذا أول الغيث، لكن تقليص النفقات الاستثمارية هذا ليس علاجاً للمشكلة المالية فهو مجرد تأخير للمحتم.

لمعالجة عجز الميزانية القادم الحاجة إلى إجراءات تحريرية.أمام السلطة خياران، أما الحل التدريجي أو العلاج بالصدمة، أولا العلاج بالصدمة (مدرسة شيكاغو للاقتصاد) كما طبق في تشيلي وبوليفيا وبريطانيا التاتشرية مليء بالألغام وسيرفع الفوضى السياسية إلى درجات غير مسبوقة (٦٤). فلا أمامك إلا الحلول التدريجية، لكن من قال أنها نزهة ممتعة هي الأخرى؟

هاجس سوق العمل هو الأبرز، تزامن الارتفاع الهائل في أعداد طالبي العمل مع عجز الميزانية يجعل آلية التوظيف في القطاع الحكومي غير صالحة، فالمنتظر دخول أكثر من ٢٢ ألف طالب وظيفة جديد لسوق العمل في ٢٠١١ ويأخذ العدد في الزيادة تبعاً لذلك فيصل إلى ٣٠ ألف طالب وظيفة في ٢٠٢٠ و٤٠ ألفا في ٢٠٣٠ فالمرشح دخول أكثر من ٥٧٠ ألف طالب وظيفة إلى سوق العمل في العشرين عاماً القادمة (٦٥). هذا الأرقام تأتي مع ملاحظة إن كل عاطل عن العمل هو عامل تأزيمي جديد يرفع الفوضى السياسية.على وقع عجز الميزانية ستحتاج لإصلاح سوق العمل، خلق وظائف في قطاعات منتجة (القطاعات الحرفية والصناعية والمالية وقطاع تكنولوجيا المعلومات) أما تحت مظلة الدولة (كما في التجربة الصينية) أو في القطاع الخاص مباشرة.هذا الخلق يعني الحاجة إلى إصلاح تعليمي أولاً وهذا سيستغرق وقتاً وأنت لديك عجز ميزانية! ثم هناك وصمة عار مجتمعية ترتبط ببعض هذه الأعمال مقارنة بالعمل الإداري، لدفع الشباب إلى العمل في هذه الأنشطة الجديدة تحتاج أما إلى تخفيض كوادر وبدلات الأنشطة غير المنتجة القديمة وهذا مستحيل سياسياً (Sticky Downward) أو زيادة هؤلاء بكوادر وحوافز جديدة لكن سيعوزك المال الكافي

فأنت أصلا واقع في عجز ميزانية أم نسيت ذلك؟ ثم المعركة خاسرة فهذه الكوادر سترفع كلفة المنتج النهائي بما يجعله فاقد للتنافسية في الاقتصاد العالمي.

التكويت في القطاع الخاص والزام الشركات بنسب عمالة وطنية أعلى من الحالية حل جيد وسيوطن عددا من طالبي العمل، لكن العجز في ميزانية المنفق الأول في المجتمع وبما سيخلقه هذا العجز من كساد اقتصادي سيثبط القطاع الخاص عن خطط التوسع والاستثمار، لن تكون بحاجة لعمالة جديدة.ثم استيعابية القطاعات البنكية والاستثمارية للعمالة الوطنية بلغت مداها فتحتاج لتوطينهم في قطاعات منفرة كالتجزئة والضيافة، هنا حتى خلق وظائف جديدة لا يحل المشكلة فستجد «تلازمية المدير» تطل برأسها مرة أخرى وتتسبب باحباط مجتمعي يليه فوضى سياسية (٦٦).

للحكومة خيار فرض ضرائب، قدرتها السياسية على فرضها على الدخل الفردي معدومة، فرضها على الشركات أكيد، لكن مقدارها لن يسد شيئاً من العجز، فقط الشركات التشغيلية كالبنوك وقطاع الاتصالات ستدفعها، الأموال الحارة تهاجر إلى دبي، الشركات الصغيرة والمتوسطة لغياب المناقصات الحكومية ستأتي إلى توقف كامل ولن

تدفعها، حتى مقدار الضريبة التجارية لن يكون بالعالي لأن الحكومة سترغب في جذب الشركات إلى زيادة استثماراتها لمعالجة أزمتها الأخرى في خلق فرص عمل للكويتيين.

حلول رفع الدعم عن المواد والخدمات المقدمة وخصخصة تحريرية للقطاع الحكومي ليست بالسهلة، صحيح إن خصخصة مرفق ما يعني التخلص من أعبائه المالية لكن ماذا ستفعل بالعمالة الكويتية المسرحة ساعة وراثة القطاع الخاص لهذا المرفق؟ حتى ربط وقف الدعم عن الخدمات المدعومة حكومياً (الكهرباء/ الماء/ الهاتف الثابت/ المواد التموينية) مع تقسيم المواطنين إلى شرائح حسب الدخل لحماية ذوي الدخول الضعيفة أمر صعب بظل مجلس شعبوي قائم على (Clientelism) ففي الكويت ليس فقط ذوي الدخول المحدودة هم من سيطالب بشبكة حماية اجتماعية حتى الطبقة الوسطي لديها ثقافة استحقاق قوية.

تخفيض العملة دوماً خيار سهل لا يحمل تبعات سياسية، لكن في حالة الكويت سننال سيئاته لا ايجابياته فتنخفض مستويات المعيشة والقدرة الشرائية لكن ليس لدينا صادرات تجذب المستوردين لرخصها فعلى المدى البعيد لا ينتشل هذا الخيار الكويت من أزمتها.

لكن لابد هنا إن نسقط الوهم الكبير، مع هذه الإجراءات المقترحة يسقط الوهم الكبير، إن الإصلاح الاقتصادي ممكن بلا مساس بذوي الدخول المنخفضة، لابد من فهم إن أول من سيتأثر من أي إصلاح اقتصادي هو المواطن البسيط، دعوتي إلى هذا الفهم ترتبط بالتداعيات الاجتماع – سياسية لهذا الإصلاح الاقتصادي على تركيبة المجتمع الكويتي.

فهذا الإصلاح الاقتصادي سيعني إعادة تعريف الطبقة الوسطى الكويتية، فلاحظ إن جميع الإجراءات التي عددناها هنا تنتهي إلى سقوط المستوى المعيشي للمواطن الوسطي.ميكانيكية هذا السقوط واضحة لكن لا مانع من تكرارها، تكويت القطاع الخاص من جهة يعني انخفاض دخل الكويتي الوسطي عن دخله الافتراضي في القطاع الحكومي الغني بكوادره هذا هو سقوط مستواه المعيشي، من زاوية أخرى القطاع الخاص الملزم بإحلال كويتي بدلاً من أجنبي رخيص الكلفة سيرفع تسعيرة منتجاته للحفاظ على هامش ربحيته وأول المتأثرين هو المستوى المعيشي للمواطن الوسطي.الضرائب بالتأكيد ستخفض المستوى المعيشي للمواطن سواء أ كانت مباشرة أو حتى على الشركات التي سترفع تسعيرة منتجها مرة أخرى للمحافظة على هامش ربحيتها.في حين

إن رفع الدعم عن الخدمات والمواد الحكومية يعني الأقل من الكاش لدى المواطن الوسطي لصرفه على جوانب أخرى، هنا يسقط مستواه المعيشي أيضاً، تأثيرات هذا السقوط تتعدى جوانبها الاجتماعية أو الاقتصادية فسأفصل الآن في آلية تحوله إلى اضمحلال سياسي.

المشهد سوداوي والمتعة مشاهدة «الساسة الكويتيين» وهم يتعثرون، من هو السياسي الكويتي القادر على «معادلة ميزانية»؟ من هو السياسي الكويتي القادر على الرؤية أبعد من أنفه؟ لكن متعة تتوقف هنا فعجز الميزانية تاريخياً يرتبط برفع حالة التأزيم واللا-استقرار السياسي، عجز التركيبات والترتيبات السياسية القائمة على استيعاب كل هذه التغيرات سيعمل على زيادة الفوضى السياسية إلى درجات قياسية ثم إن النظام سيكون قد فشل في الفرصة تلو الفرصة لمحاولة إنقاذ نفسه بالإصلاح، هذا الفشل في بدء عملية إصلاحية يجعل الفوضى السياسية تصل إلى اضمحلال سياسي كامل.

تأمل الميكانيكية الآتية لربط الأزمات المالية مع اضمحلال النُظم:

«بعد عقود من النمو الاقتصادي المرتفع فان فجائية الانقلاب في المستوى المعيشي المصاحب للأزمة المالية سيخلق «الفجوة الثورية». ثلاث مفاهيم تحتاج للشرح، أولا «بالانجازات السابقة «(Achievements) فأنا أعني التحديث والتنمية (الاقتصادية/ السياسية/ الثقافية) بعهد النمو الاقتصادي.ثانياً نتيجة الانجازات السابقة يطمح جيل عجز الميزانية للحصول على ذات الامتيازات التي حصل عليها آباؤه وأجداده هذه هي «التطلعات والطموح» (Aspirations)، لكن بسبب انخفاض المستوى المعيشي المرتبط بالأزمة المالية ستسير «التوقعات اللحظية» (Expectations) عكس هذا التطلعات عندما يواجه هذا الجيل حقيقة واقعه الاقتصادي بلا رفاه.الفراغ بين «التطلعات والطموح» و «التوقعات اللحظية» يخلق «الفجوة الثورية» (٦٧).هذا طريق تصل به الكويت إلى اضمحلال نظامها السياسي.

الشكل رقم (٣) يبسط المفهوم

ثم «في الدولة الريعية العقد الاجتماعي يختلف عن مثيله في الغرب، العقد هنا قائم على تفاهم متبادل، المواطنون يكفون أيديهم عن الخوض في السياسة لكن على الحاكم توفير الرفاه الاجتماعي، الحاكم يشتري ولاء رعيته بتقديمه للخدمات وبعدم فرضه للضرائب»

(٦٨) لكن عندما يسقط نموذج دولة الرفاه الاجتماعي يسقط معها عقدها الاجتماعي، هذا طريق آخر تصل به الكويت إلى اضمحلال نظامها السياسي.

الاستنتاج النهائي والخاتمة

أخشى أني مضطر لإنهاء هذا المبحث بقدر لا بأس به من التشاؤم، حقائق الأمور تدفع لهكذا تشاؤمية، اضمحلال النظام السياسي القائم في الكويت لا يبدو بعيداً، الغافلون في سباتهم سيستيقظون قريباً على حقيقة ماثلة أمامهم، حينها لا ينفع ندم.هذا الاضمحلال إذا لم يأت به تأثير العصرنة على مجتمع الكويت التقليدي ستأتي به حالة «الحرمان النسبي» والإحباط المجتمعي لدى قطاعات شعبية واسعة، إذا الإحباط لم يأت به سيأتي نتيجة فشل النظام في إصلاح نفسه، ثم هناك مجال دائم ليأتي هذا الاضمحلال بفعل عوامل مالية تسقط معها العقد الاجتماعي القائم على استبدال المشاركة بالحكم بمنافع مادية.أينما تذهب ستجد الأبواب موصدة في وجهك، أينما تذهب مستقبل البلد لا يبشرك بخير، أينما تذهب التشاؤمية تملأ الجو.هل القادم سيئ؟ لا! القادم أسوأ بكثير من ما تتصور. هل أضع حلولا أو تصورات لوقف هذا

الاضمحلال؟ لا حاجة لهذا الفعل فمن لديه القدرة أو الشجاعة لاتخاذ مثل هذه الخطوات؟ انتهى عصر رجالات الدولة!

نشرت هذه الدراسة على صفحات جريدة الوطن الكويتية في ثلاث حلقات بتاريخ

١٢ ، ١٣ ، ١٤ / سبتمبر / ٢٠١١م

الهوامش

(١) أفكار وأطروحات وآراء القسم الأول من هذا المقال يعتمدان بالكامل على أعمال الباحث

صاموئيل هنتنجتون عن الاضمحلال السياسي كما عبر عنها في ورقته العلمية (Political Development and Political Decay) وكتابه (Political Order In Changing Societies). ما يميز أبحاثه عن الاضمحلال السياسي أنها لا تقتصر على العمل النظري، أثبتت جدواها حين استعانت حكومات البرازيل/ جنوب أفريقيا بخدماته الاستشارية في هذا الصدد فأنجى حكومات هذه الدول من الاضمحلال والفوضى السياسية.

كذلك يعتمد هذا البحث على أبحاث تلميذه فرانسيس فوكوياما كما عبر عنها في كتابه الحديث (The Origins Of Political Order).

وكذلك على ورقة مانكر أولسن التالية (Rapid Growth as a Destabilizing Force). لن تجد آراء أو استنتاجات شخصية في القسم الأول فقط تطبيق عملي لأطروحات علمية.

١- أنظر

Samuel P.(1968).Political Order In Changing ،Huntington
.Societies.New Haven: Yale University Press.p 4

٢- المصدر السابق، ص ٤٥.

٣- المصدر السابق، ص ٤٦.

٤- أنظر

«A Cross-National Analysis of the Impact of ،Wallace W.Conroe ،Modernization Upon Political Stability» (unpublished M.A.thesis San ،Diego State College، (1965، 54-52.pp، 62-60.

-٥ هنتنجتون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

-٦ لكن يجب الفصل هنا ما بين التحديث والعصرنة (Modernization) كعمليات مستمرة وما بين الحداثة (Modernity) كحالة قائمة وصل اليها بعد المرور بهذه العملية، فرغم دفع هنتنجتون لزيادة خطر التحديث على الاستقرار السياسي تبعاً لمعدل وسرعة العملية التحديثية القائمة لكنه يسلم بطردية العلاقة ما بين الحداثة وبين الاستقرار السياسي، المعضلة الأساسية هي في كيفية الوصول إلى هذه الحداثة بدون اضمحلال النظام السياسي القديم أو سقوطه.

-٧ ستبرز مفارقة، حين نثبت هذه العلاقة بين التحديث وبين اللا- استقرار السياسي والفوضى في دول العالم الثالث كيف لا نجد مثيلا لهذه العلاقة في التجربة الغربية؟ فالعملية التحديثية في أوروبا وأمريكا لم تقرن بحالات فوضى سياسية.

لفهم أصل نشوء هذه العلاقة وغيابها الغربي سنضطر لدراسة هيكلية العملية التحديثية في أوروبا – أمريكا من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى.أولاً العملية التحديثية في أوروبا – أمريكا امتدت على فترة زمنية طويلة نقيض تجارب دول العالم الثالث، العملية التحديثية البريطانية احتاجت ١٨٣ عاما، في أمريكا احتاجت قرابة ١٠٠ عام، ١٣ دولة أوروبية خلال الفترة الناملياراية استمرت عملياتها التحديثية بالمتوسط ٧٣ عاماً لكن عمليات التحديث في دول العالم الثالث في القرن العشرين ذات الفوضى السياسية تقف عند متوسط سريع هو ٢٩ عاماً، كما إن باحثا متخصصا يقدر إن المؤشرات الأساسية للتعبئة الاجتماعية في التجارب التحديثية الغربية تقف عند معدل ٠,١% سنوياً لكن هذه المؤشرات تضاعفت سرعاتها في تجارب القرن العشرين لدول العالم الثالث إلى معدل ١% سنوياً، هذه السرعة في التحديث هي ما يحذر منه علماء السياسة، فهي العامل التأزيمي الأساسي (الأرقام والاحصائيات أستسقيها من المصدر السابق، ص ٤٦). ثانياً العملية التحديثية في التجارب الغربية لم تحتج لمواجهة تعقيدات بناء

الدولة وتأسيس مفاهيم سيادة للقانون والمساءلة السياسية في خضم العملية التحديثية فبناء الدولة ومفهوم سيادة القانون جاء قبل العملية التحديثية بينما مفهوم المساءلة السياسية جاء بعد نجاحها لكن في دول العالم الثالث العمليتان التحديثية والسياسية تسيران جنباً إلى جنب، وهذا يرفع درجات الفوضى السياسية الى مستويات جديدة، قراءة جديدة لموجة الدمقرطة الثالثة تتفق مع هذه الرؤية انظر

R and Doh Chull Shin (2001).Democratization Backwards: The ،Rose Problem Of Third Wave Democracies.British Journal Of Political Science، 31: 331-354.

ثالثاً الاقرار واجب ان اغلب عمليات التحديث في القرن العشرين كانت اما نتيجة قرار ادارة استعمارية عشية الاستقلال أو قرار فردي لحاكم قرر التنور، بذلك لم تجد هذه التجارب قوى ذاتية تدفع لانجاحها في هيكلية مجتمعاتها ذاتها، هذا نقيض التجارب الغربية التي نشأت بفعل عوامل طبيعية.

٨- هنتنجتون، مصدر سبق ذكره، ص٢.

٩- أجعل نهاية العملية التحديثية الكويتية تقف عند ١٩٨١ عندما انتهى تنفيذ أخر خطة تنموية (خطة ١٩٨٦ لظروف الحل اللا-دستوري والحرب العراقية – الايرانية لم تتجاوز الحبر الذي كتبت به).

١٠- المجموعة الاحصائية في ٢٥ سنة، وزارة التخطيط، عدد خاص، ١٩٩٠، ص ٤٠.

١١- لماذا لاحقاً؟ فقط في حالة الكويت الآثار السياسية لعملية التحديث تأخرت عشرين عاما عن العصرنة ذاتها، هذا لأنه في حالة الكويت حرم حديثي التجنس من المشاركة السياسية الى ما بعد التحرير فلم تظهر قوتهم التحشيدية الا بعد انتخابات ١٩٩٢.

١٢- حول تغير نسق توزيع مؤشر مصادر القوة بفعل عملية العصرنة في الكويت أنظر

G.(2006) "Political reform in the gulf monarchies: from ،Nonneman
،liberalization to democratization ?: a comparative perspective."
Centre for Middle Eastern and ،Working Paper.University of Durham
.Durham ،Islamic Studies

١٣- هنتنجتون، المصدر السابق، ص٥٤.

١٤- اعرف المشاركة السياسية على أنها عمل تطوعي للتأثير على مخرجات العملية السياسية، تتنوع شكلها ما بين القاء ورقة الاقتراع، حضور ندوات، ضغط اعلامي، تشكيل مجموعات تأثير.

١٥- من ٢٦ استجواب شهدته مرحلة ٢٠١١-٢٠٠٥ قدم أو شارك نواب بدو بتقديم ٢٣ استجواب منها، أي ما نسبته ٨٨%: هذا لون بدوي طاغ! (هذه الاحصائية تشمل كافة الاستجوابات في هذه المرحلة سواء التي وصلت لمرحلة تقديم كتاب طرح الثقة أو لم تصل).

١٦- هنتجنتون، المصدر السابق، ص ٣٩-٣٧.

١٧- انظر الورقة التالية:

Matthew.(2010).Toward a theory of late rentierism in the arab ،Gray
states of the gulf.Refereed Paper for the Australian Political Studies
online ،University of Melbourne ،Association Annual Conference 2010
.at http://apsa2010.com.au/full-papers/pdf/APSA2010_0020.pdf

١٨- انظر

Daniel L and Jerrold D.Green.(1999) The Enigma of Political ،Byman
Stability in The Persian Gulf Monarchies.Middle East Review of
.International Affairs.3 (3): 20-37

-١٩ عن نظرية الحرمان النسبي أقرأ

T R (1971) Why Men Rebel ?.Princeton: Princeton University ،Gurr .Press

-٢٠ خذ بعض الاحصائيات، من ستة وثلاثين مجتمع يسوده الاحباط المنظم أربعة وثلاثون منهم تسوده الفوضى السياسية، لكن في ستة وعشرين مجتمع لا يسوده هذا الاحباط تجد فقط ستة مجتمعات ذات فوضى سياسية عالية.هنتنجتون، المصدر السابق، ص٥٥.

٢١- المصدر السابق، ص٥٥.

-٢٢ المصدر السابق، ص٥٥.

-٢٣ المصدر السابق، ص٥٥.

-٢٤ من

Donald L (2010) The Rentier State and National Oil ،Losman Companies: An Economic and Political Perspective.The Middle East .Journal.64 (3): 427-445

-٢٥ النقيب، خلدون.صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت.بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦. ص ١٨.

توافقه في هذا الجانب أبحاث كولر وهوفلر فيران ان الطمع والرغبة في الحصول على قطعة أكبر من الكعكة لا الظلم والقمع هو دافع أساس في الصراع السياسي وحتى في الحروب الأهلية

Paul and Anke Hoeffler (1998) On the Economic Causes of ،Collier .Civil War.Oxford Economic Papers 50(4): 563-573

-٢٦ أنظر

،John R (1970) Political Decay and the European Revolutions ،Gillis
.1789-1848.World Politics.22 (3): 344-370

-٢٧ أنظر

F (2011) The Origins of Political Order: From Prehuman ،Fukuyama
.Times to the French Revolution.London: Profile Books LTD.P 472

-٢٨ لنظرة مختصرة على الصراع الاجتماعي في بوليفيا أنظر ملف بوليفيا في موقع البي بي سي الاخباري، لنظرة مطولة أنظر البحث الآتي:

Raúl L.(2006) The Rise of Ethno-Populism in Latin America: ،Madrid
The Bolivian Case (A paper prepared for the 2006 meeting of the
.(PA ،Philadelphia ،American Political Science Association

وجه آخر للشبه بين الحالة الكويتية والبوليفية هو في استخدام القوى الصاعدة للشعبوية الى جانب العصبية الفئوية/ القبلية كعوامل قوة لها في الساحة السياسية وهذا ما يثبته البحث المذكور.

-٢٩ قراءة احصائية في الاستجواب رقم ٥٤، صالح السعيدي، القبس، بتاريخ ٢٦/١/٢٠١١ لكن هذه الدراسة أجريت في ٢٦/١/٢٠١١ فلو أعتبرت الاستجوابات التالية الى ساعة كتابة هذا النص ستقفز النسبة الى ٩٢%: وحدهم الشيوخ هم الحلقة الأضعف الآن.

-٣٠ وثيقة ويكليليكس الآتية:

Response To Request For Information On Kuwait Leadership
Released ،Wikileaks.Reference ID 08KUWAIT934 ،Dynamics

Retrieved 5l9l2011 from ،30l8l2011
.http://wikileaks.org/cable/2008/09/08KUWAIT934.html

٣١- المصدر السابق.

٣٢- بنيت هذا الشكل بالاعتماد على ملاحظاتي الشخصية لمحاضرة «الاضطرابات السياسية في الخليج «ضمن برنامج مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في كلية لندن للاقتصاد.

Christopher.«Political Turmoil in the Gulf».(LSE Kuwait ،Davidson Programme on Development ،Governance and Globalisation in the Gulf States public seminar).London.11 May 2011.

٣٣- هنتنجتون، المصدر السابق، ص٧.

٣٤- هذه المسارات وهذه الفقرة بالكامل أستلهمها من كتابات فوكوياما التي بعثرها في فصول عدة من كتابه الجديد انظر Fukuyama، F (2011) The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution.London: Profile Books LTD.

٣٥- عند شرارة اندلاع الثورة الفرنسية ناشدت الارستقراطية مليكها ألا يتخلى عنها «نحن لا ندافع عن مصالحنا لوحدنا يا صاحب الجلالة بل عن مصالحك أيضاً، عن مصالح الدولة وأخيراً عن مصالح الشعب الفرنسي». لكنه تجاهل هذه المناشدة وحسب ان تخليه عن الارستقراطية سينجيه مصيره، بالفعل نجاه هذا التخلي، لعدة أشهر على الأقل، بعدها أمام هتافات الغوغاء قطعت المقصلة رأسه في ساحة عامة، لحقته زوجته وأقاربه قريباً.انظر سوبول، ألبير .تاريخ الثورة الفرنسية.بيروت: دار منشورات عويدات، ١٩٨٩، ص ١١٨.

٣٦ - عن علاقة فشل النظام في اصلاح نفسه باضمحلاله مع نماذج تطبيقية انظر كتاب فوكوياما الذي سبق ذكره، ص ٣٤٦.

٣٧ – من

R and Dani Rodrik (1991) Resistance to Reform: Status ،Fernandez Quo Bias in the Presence of Individual- Specific Uncertainty.The .American Economic Review.81 (5):1146-1155

أسباب أخرى لفشل النظام في الشروع في اصلاحات على الرغم من يقينه بحاجته اليها قد تتمثل في مقاومة مجموعات المصالح لهذا التغيير الذي سيحرمها من مكاسب معينة أو رفض الناخب الوسطي لهذه الاصلاحات التي سترفع دخله الفعلي لتفضيله الخيارات التوزيعية القائمة.سأفصل في هذه الأسباب جميعاً.

٣٨ - هذه القضايا والجانب الاجتماعي للاستقطاب السياسي ككل قد يفسر بما يسميه الباحث شفيق الغبرا بظاهرة التصحر، يعرفها على انها «استيراد تقاليد وعادات ومعتقدات العقلية الصحراوية البدوية الى المدينة «، فيتحدث عن وضعها للاطار الوطني المدني للدولة في خطر بمنعه من النضج واللحمة، كما يرى ان قيمها المحافظة المتطرفة مدمرة لجوانب الحياة المدنية القائمة على الاستيعاب والتسامح مع الأفكار الجديدة. أنظر

S (1997) Kuwait and the Dynamics of Socio-Economic ،Ghabra .Change.Middle East Journal.51 (3): 358-372

٣٩ – انظر

Elster (1993) The Necessity and Impossibility of Simultaneous ،J ،Economic and Political Reform; in: D.Greenberg et al (eds.) .Oxford ،Constitutionalism and Democracy

٤٠ – انظر

R M and Alan H.Gelb (2000) Political economy of resources ،Auty abundant states.Paper prepared for the Annual World Bank Conference .Paris ،on Development Economics

٤١ – انظر

D and John Graham (2007) Polarized politics and policy ،Epstein consequences.RAND Corporation occasional paper series available at .www.rand.org/pubs/occasional_papers

٤٢ - تفسير نشوء التوازن الثابت في المجتمعات الريعية تلقاه في فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٤.عن نماذج تاريخية لفشل محاولات اصلاحية بسبب معضلة العمل الجمعي أنظر ص ٣٥٣.كذلك أنظر البحث في الهامش (٣٩).

٤٣ - التوازن قد يكون بين أيدلوجيات مختلفة كما في كلية الشريعة بين السلفية والسلفية العلمية، قد يكون بين مجموعات اجتماعية مختلفة كما في كلية العلوم بين المجموعات السنية والشيعية، أو في كلية الهندسة بين المجموعات البدوية والحضرية.

٤٤ - هم يقولون ان تأثير جماعات الضغط والمصالح في ظل نظام قمعي اقل بكثير من تأثيرها في ظل ديموقراطية، لديهم أسباب أخرى أيضاً، أنظر

S and Steven B.Webb (1993) What do we know about the ،Haggard political economy of economic policy reform.The world Bank Research .Observer.8 (2): 143-168

٤٥ - فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣.

٤٦- The burden of democracy on statecraft

٤٧- من

Herb، M (2009).A Nation Of Bureaucrats: Political Participation and Economic Diversification in Kuwait and the United Arab Emirates.International Journal of Middle East Studies.41: 375-395.

٤٨ - في حادثة شهيرة قام حاكم أبو ظبي بمعاقبة احدى كبرى شركات المقاولات التي تأخرت في تسليم جسر حيوي، بجرة قلم دون سند قانوني مكتوب منعها من دخول مناقصات حكومية لمدة ٥ سنوات، فرض غرامة قدرها ٥٠ مليون درهم وأخيرا حرمها من مستحقاتها المالية، امعاناً في العقاب نشر كل هذا في اعلانات صحافية على نفقة المناقص.في الكويت قرارات مثل هذا ستكون محط سخرية المقاول لا أكثر، فصدوره لا يصعب عملية نقضه في بلد القانون والمؤسسات، اثبات المخالفة ومسؤولية الشركة القانونية عن التأخير صعبة، تضاهيها في الصعوبة محاولة فرض غرامات ضخمة غير موجودة في العقد أو حرمان الشركة من دخول مناقصات جديدة.

٤٩ - فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.

٥٠ - هنتنجتون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

٥١ – انظر

Bianco، WilliamT.(1994).Trust: Representatives and constituents.Ann Arbor: University of Michigan Press.

٥٢- «انتو خليتوا احد ما اتهمتوه؟ كيف نبني جامعة من دون اجراءات روتينية؟» هو رد صاحب السمو الأمير على طلب النائب وليد الطبطبائي بناء جامعة جديدة.هذا الرد يصف تماماً مقدار تفشي ثقافة التشكيك والاتهامات التي ستمنع أي محاولة اصلاحية.أنظر

الراي، محليات، عدد ٢٦/٨/٢٠١١.

٥٣ ـ فوكوياما، مصدر سبق ذكره، المقدمة.

٥٤ ـ المصدر السابق.

٥٥ ـ أيضاً هو يلاحظ ذات ملاحظات هنتنجتون وفوكوياما: مع العصرنة والحداثة تشتد الروابط القرابية والعشائرية لا تضمحل أنظر

Smith، D J.(2001) Kinship and Corruption in Contemporary Nigeria.ethnos.66 (3): 344-364.

٥٦ ـ لاحظ ان هذه الفرضية في (ربط الزعامة السياسية لوحدة عشائرية مع قدرة هذه الزعامة على استجلاب منافع وموارد مادية لأبناء عمومتهم) تفسر نهاية الدور السياسي لشيوخ القبائل في الكويت، فساعة اضمحلال قدراتهم على استجلاب منافع وموارد مادية لأبناء عمومتهم هي ذاتها ساعة اضمحلال دورهم السياسي وانتقاله لنواب القبيلة القادرين على استجلاب هذه المنافع.

٥٧ـ أنظر

Tétreault، M A (2001) A State of Two Minds: State Cultures، Women and Politics in Kuwait.International Journal of Middle East Studies.33 (2):203-220.

٥٨ ـ جرت المعركة بين ٢٠٠٦/٢٠١١، رحاها كانت بين مدير عام بنك التسليف ومجلس ادارة البنك، وسط اتهامات بالفساد وصرف قروض لغير مستحقيها قرر الوزير المعني اقالة مدير البنك لكن جوبه بالرجال الكبار من نواب الرشايدة يتدخلون، بعد عام من الصراع المكشوف قرر مجلس الوزراء التراجع أمام الرشايدة فأبقى المدير ونقل تبعية البنك الى وزير آخر لا يختص بالشأن الاسكاني.

عدم قدرة السلطة على استبعاد النومس على الرغم من شكاوى مجلس الادارة المستمرة التي وصلت لتوقيع طلب احالته الى النيابة تفسر قرار ترفيعه الى الوزارة لانهاء الخلاف دون استثارة غضب الأطراف المختلفة، هزلية المشهد السياسي الكويتي في ٢٠١١ ان الطريق الوحيد لازاحة بيروقراطي مسنود من قاعدته الاجتماعية هو منحه مسؤولية أكبر! الفشل محتم لأي محاولة اصلاحية كويتية.أنظر

الحميدي يواجه تصعيداً من الرشايدة والعوازم، «الوطن»، عدد ٢٥/٢/٢٠٠٦.

ما رسالة الحكومة من تحويل التسليف الى شرار، الطليعة، عدد ٨ مارس ٢٠٠٦.

مجلس ادارة التسليف يطلب احالة مدير البنك الى نيابة الأموال العامة، الجريدة، عدد ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧.

مثال آخر للأثر السلبي للتركيبة العشائرية للمجتمع على العملية الاصلاحية تجدها في المماحكات التي تعرض لها الوزير بدر الحميدي من قبل التكتل العازمي في خضم محاولته احالة مخالفات الوزير السابق فهد الميع الى النيابة.بعد محاولات الحميدي فهم الجميع الدرس فلم يحاول أحد اصلاحاً يتعرض لمصالح الوحدات القبلية.لاحظ ان هذه الأمثلة هي قمة جبل الثلج لا أكثر فاللعب الحقيقي تجري كثافته على مستويات بيروقراطية أقل درجة.

٥٩ – أنظر

and Vishny R (1993) Corruption.the Quarterly Journal of ،Shleifer A .Economics.108(3): 599-617

،Rodrigo R. ،Norman and Soares ،Loayza ،Daniel ،Lederman Accountability and Corruption: Political Institutions Matter (November 2001).World Bank Policy Research Working Paper No.2708.Available .at SSRN: http://ssrn.com/abstract=632777

٦٠ – أنظر

Max (2002) The Protestant work ethics and the spirit of ،Weber .capitalism.London: Penguin classics

٦١ - التوقعات استسقيها من الدراسة التفصيلية لاتحاد المصارف، تأخذ الدراسة في الاعتبار الزيادة في معدل الانتاج النفطي الكويتي سنوياً، كذلك تضع نموذجاً لتوقع زيادة المصاريف السنوية المستقبلية في كل باب.انظر الموازنة العامة للدولة: تقييم الوضع الحالي واستشراف التحديات (١)، القبس، صفحة الاقتصاد، تاريخ ٢٥/٥/٢٠١١.

الموازنة العامة للدولة: تقييم الوضع الحالي واستشراف التحديات (٢)، القبس، صفحة الاقتصاد، عدد ٢٦/٥/٢٠١١.

٦٢ - هي دراسة مكتب الشال (جاسم السعدون) انظر الحكومة تخطف المستقبل بمغريات المدى القصير، القبس، الاقتصاد، عدد ٣١/٧/٢٠١١.

لكني أختلف مع آليته المتبعة في حساب هذا العجز/ التعادل، تبسيطيتها مقلقلة، مثلاً افترض إنتاجا نفطيا في ٢٠٢٠ يقف عند مليوني برميل يومياً لكنه الآن في ٢٠١١ أكثر من هذا بكثير (حوالي ٢,٦ مليون يومياً)، افترض نمو الانفاق العام بـ٥% سنوياً لكن لم يوضح كيف افترض هذا النمو.

٦٣ - ٧ مليارات دينار الانفاق الفعلي على الرواتب وما شاكلها، القبس، الاقتصاد، عدد ٢٨/٨/٢٠١١.

٦٤ - لكن على الصعيد الآخر العلاج بالصدمة له جاذبيته فالقوى المضادة للاصلاح من جماعات المصالح ومراكز القوى لن يكون لها الوقت الكافي للتعبئة انظر:

S and Steven B.Webb (1993) What do we know about the ،Haggard political economy of economic policy reform.The world Bank Research .Observer.8 (2): 143-168

٦٥ - دراسة اتحاد المصارف، انظر الهامش ٥٩.

٦٦ - انظر محاولتي شرح آلية خلق الاحباط المجتمعي وآلية تحوله الى فوضى سياسية. (في الجزء الأول من هذه الدراسة).

٦٧ - هذه الميكانيكية استسقيها من:

James C.(1962).«Toward a Theory of Revolution».The ،Davis .American Sociological Review.27، 19-5.

Raymond and Manus Midlarsky.(1967).«A Theory of ،Tanter .Revolution».The Journal of Conflict Resolution.11 (3):264-28

٦٨ – من:

D L (2010) The Rentier State and National Oil Companies: An ،Losman Economic and Political Perspective.The Middle East Journal.66(3): .427-445